جامعة يحي فـارس بالمديــة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

التخصص: نقدي بنكي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

مردودية و مخاطر القروض البنكية في المجال الفلاحي
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المدية

إعداد الطلبة:

- بلقاسمي نورة
- معيزي مليكة

إشراف:

د. "بلحمري خيرة"

السنة الجامعية 2024/2023

شكر وعرفان

نتقدم بخالص الشكر وعظيم الإمتنان

إلى الدكتورة بلحمري خيرة

على المتابعة والإشراف لهذه المذكرة

وصبرت معنا طوال فترة العمل وعلى توجيهاتها

و نصائحها القيمة.

و نشكر كل الأساتذة الذين رافقونا في مشوارنا

الدراسي وتوجيهاتهم الجبارة

كما نشكر الأساتذة المناقشين للمذكرة

الدكتور غزازي عماد والدكتور كحلة عبد الغاني

وكذلك نشكر كل من ساعدنا في مسيرتنا

والحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.

الإهداء

من قال أنا لها... نالها

ولها وإن أتت رغما عنها أتيت بها

الحمد لله شكرا وامتنانا على البدء والختام

إلى من كلل العرق جبينه وعلمني أن النجاح لا يأتي إلا بالإصرار، إلى النور الذي أنا دربي والسراج الذي لا يطفى نوره بقلبي أبدا، إلى من بذل الغالي والنفيس واستمدت منه قوتي و اعتزازي بذاتي (والدي العزيز)

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى الإنسانة العظيمة التي لا طالما تمنت أن تقر عينها برؤيتي في يوم كهذا (والدتي الحبيبة رحمها الله)

إلى ملاكي الظاهر، وقوتي وسندي بعد الله،، داعمي الأول والأبدي إلى خيرة أيامي وصفوتها، إلى قرة عيني زوجي (محمد)

إلى أولادي قرة عيني تسنيم، رنيم، ابراهيم

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي، إلى من شددت عضدي بهم فكانوا أنابيع أرتوي منها (إخوتي وأخواتي)

إلى رفاق الخطوة الأولى ما قبل الأخيرة إلى من كانوا خلال الأيام العجاف سحابا ممطرا

إلى صديقاتي وصديقتي التي شاركتني هذا العمل مليكة.

إلى الأستاذة المحترمة خيرة بلحمري التي ساهمت على إشراف له كل الشكر والإحترام على ما بذلته من مجهود معنا

لكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق.

أهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحاتي الذي لطالما تمنيته، ها أنا اليوم أتممت أو ثمراته بفصل من الله عز وجل، فالحمد لله الذي وهبني، وأن يعينني ويجعلني مباركة أينما كنت.

"و آخره دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

نورة

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

أما بعد هذه المذكرة مهداة إلى الوالدين الكريمين

حفظهما الله وأدامها نور دربي

إلى سندي ومن شجعني على إكمال دراستي زوجي الغالي كمال

لكل العائلة الكريمة إخوتي وأخواتي

إلى أولادي ألاء، أيمن أمير، أسيل، أمجد

إلى زميلاتي أخص بذكرهن: نورة، زوليخة، زهرة

وإلى كل من ترك أثرا طيبا في حياتي

مليكة

مستخلص: مردودية ومخاطر القروض البنكية في المجال الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – لوكالة المدية

تهدف الدراسة إلى التعرف على المخاطر التي تواجهها البنوك وذلك باستخدام ما بالطريقة الحديثة، وذلك من خلال أساليب كلاسيكية بالتنبؤ بها كطريقة التحليل المالي والاعتماد على نماذج معايير الائتمان وطريقة القرض التنقيطي مما يسمح للبنك بالتدخل واتخاذ الإجراءات الصحيحة والمناسبة والمناسبة.بالإضافة إلى تفعيل وظيفتي المراجعة ومراقبة التسيير لما لهما من دور كبير في عملية الرقابة واتخاذ القرارات من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف والتي على رأسها المردودية.

الكلمات المفتاحية: المردودية، البنوك

Summary :

The study aims to identify the risks faced by banks by using classical forecasting methods, such as the financial analysis method or the modern method, by relying on credit standards models and the drip loan method, which allows the bank to intervene to take the correct, appropriate and appropriate measures. In addition to activating the functions of review and management control, because they have a major role in the process of monitoring and decision-making in order to reach the goals, the most important of which is profitability.

Keywords: returns, bank

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر	
إهداء	
مستخلص	
مقدمة	
الفصل الأول: مفاهيم حول البنوك والقروض البنكية	
تمهيد:	**7**
المبحث الأول: عموميات حول البنوك.	**8**
المطلب الأول: مفهوم البنوك وأنواعها.	**8**
المطلب الثاني: وظائف البنوك وأهميتها.	**12**
المبحث الثاني: القروض البنكية وخصائصها.	**15**
المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية وأهميتها.	**15**
المطلب الثاني: خصائص القروض البنكية.	**16**
المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية.	**18**
المبحث الثالث: تقنيات وإجراءات منح القروض.	**27**

المطلب الأول: مفهوم ومكونات السياسة الإقراضية.	**27**
المطلب الثاني: مبادئ وخطوات منح القروض.	**30**
المطلب الثالث: معايير وإجراءات منح القروض الفلاحية.	**35**
خلاصة الفصل	**38**
الفصل الثاني: مخاطر القروض البنكية وطرق تقديرها	
تمهيد	**40**
المبحث الأول: مخاطر البنوك وأنواعها	**41**
المطلب الأول: تعريف المخاطر البنكية وأنواعها	**41**
المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر البنكية وأهميتها	**44**
المطلب الثالث: سياسات إدارة المخاطر	**45**
المبحث الثاني: آليات تقدير مخاطر القروض البنكية	**50**
المطلب الأول: الطرق الكلاسيكية لتقدير مخاطر القروض البنكية	**50**
المطلب الثاني: مزايا وعيوب الطريقة الكلاسكية	**58**
المطلب الثالث: القرض التنقيطي	**60**
المبحث الثاني: معايير منح الائتمان	**67**
المطلب الأول: نموذج التحليل الإئتماني (**c's**5)	**68**

المطلب الثاني: نموذج التحليل الإئتماني (**P's**5)	**74**
المطلب الثالث: نموذج التحليل الإئتماني ((PRISM	**78**
خلاصة الفصل	**80**
الفصل الثالث: مردودية القروض الفلاحية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المدية	
تمهيد	**82**
المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**83**
المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**83**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.	**86**
المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها بنك البدر لمنافسة باقي البنوك.	**90**
المبحث الثاني: مدخل إلى المردودية وأهم مقاييسها.	**93**
المطلب الأول: تعريف المردودية.	**93**
المطلب الثاني: أهم مقاييس المردودية.	**94**
المطلب الثالث: متطلبات المردودية.	**100**
المبحث الثالث: مشاكل المردودية داخل البنك.	**106**
المطلب الأول: لمحة عن المردودية داخل المؤسسة.	**106**

المطلب الثاني: عراقيل تحصيل القروض في البنك.	**109**
المطلب الثالث: حلول واقتراحات.	**111**
خلاصة الفصل	**115**
خاتمة	**117**
قائمة المراجع	**120**

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
(1-1)	جدول حسابات النتائج لسنة 2021-2022-2023	109

فهرس الأشكال

الرقم	العبارات	الصفحة
(1-1)	خطوات منح القرض	31
(1-3)	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	89
(2-3)	الهيكل التنظيمي الجهوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	90
(3-3)	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية	91
(4-3)	التمثيل البياني للهامش الإجمالي	98

مقدمة

تعتبر البنوك من المؤسسات المالية النقدية الحيوية، حيث تمثل همزة وصل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، كما تؤدي دور فعال في إنعاش الاقتصاد الوطني واستمرار أنشطته وذلك من خلال دورها كوسيط نقدي يقوم بتعبئة المدخرات وتمويل أصحاب العجز.

ونظرا للأهمية التي تحتلها البنوك كونها الممول الرئيسي للمشاريع الاقتصادية التي تحتل أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني الوطني فإنها الضرورة الاستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة وكذا العمود الفقري لأي نهضة اقتصادية.

والمشاركة الفعالة للجهاز البنكي في دعم مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتقديمها في صورة قروض مصرفية تكون في خدمة المجتمع وفي الوقت نفسه أساس النشاط البنكي وتحصيل مردوديتها من خلال منح القروض، ويختلف تحصيلها بإختلاف القرض الممنوح، ومن هنا نلتمس الأهمية التي تحتلها القروض في استخدامات البنك سواء في تحقيق الربحية ورفع الناتج البنكي أو في تنشيط الاقتصاد الوطني.

فلا توجد إمكانية للربح في عملية لا تتضمن مخاطرة، وضرورة التحكم في المردودية للخروج من المأزق الاقتصادي والنهوض ولا يمكن تحقيق هذا إلا بوضع أساليب وتقنيات العلوم الحديثة.

فالمردودية ليست أداة تقسيم الإنتاج فقط بل كذلك أداة مراقبة التسيري داخل البنك كما أنها تساعد في رفع الإنتاج وتحقيق إنتاجية أكبر ...

وعند قيام البنك بمنح القروض على أساس المردودية يواجه مشكلة المخاطر الناشئة عن هذه القروض ويحاول جاهدا التحكم فيها أو التحقيق منها التي لا تقتصر فقط على عدم تحقيق البنك الربحية المتوقعة من القرض بل أيضا تمتد إلى خسارة مال المقرض في حد ذاته خطر عدم السداد)، فالقروض وكيفية تحصيل المردودية وجهاد ولا يمكن إيجاد

فرض دون احتمال حدوث إشكالية تحصيل قيمتها ولو كانت مثيلة هذا ما جعل لزاما على البنوك اتحاد وضع سياسات افتراضية في منح القروض تكون ذات درجة عالية من الدراسة من أجل تفادي أو التقليل من هذه المخاطر.

1. إشكالية البحث:

ماهية المخاطر التي تواجه البنوك في تحصيل المردودية عند منحها للقروض؟

2. الأسئلة الفرعية:

- ماهية مخاطر القروض البنكية وأنواعها؟
- ما هي سياسات وإجراءات منح القروض؟
- ما هي آليات تقدير خطر منح القروض؟
- ما هي طرق معرفة المردودية والمشاكل التي تعاني منها البنوك؟
- ما هي مظاهر إشكالية تحصيل المردودية في البنوك الجزائرية؟

3. الفرضيات:

- تعتبر مخاطر القروض عن عدم قدرة الزبون الوفاء بالتزاماته نحو البنك.
- تتمثل إدارة مخاطر القروض في الإجراءات التي يقوم بها البنك للتحكم والتقليل منها.

-تتمثل طرق تقدير مخاطر القروض في الطرق الكلاسيكية والمتمثلة في التحليل المالي بواسطة النسب والتحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية.

- تكون المردودية البنكية مؤشر هام في نمو وتطوير البنوك.
- انعدام آليات الرقابة البنكية سبب مباشر في عدم تحصيل المردودية.

4. أسباب اختيار الموضوع:

من أسباب اختيار الموضوع:

- أسباب موضوعية:

– كونه يتعلق بالبنوك وهو بذلك يتماشى مع طبيعة تخصصنا العلمي.

– المستجدات الأخيرة الحاصلة في البنوك الجزائرية جراء انتشار ظاهرة الفساد والاختلاسات.

– الصعوبات التي تواجهها هذه البنوك في تحقيق المردودية.

5. أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراستنا لهذا الموضوع في:

– البنوك تعد من أهم مصادر التمويل لتنمية الاقتصاد في الدول النامية وبالتالي منح القروض.

– توفر هذه الدراسة مصدر المعلومات والمفاهيم العلمية من مضامين التي يمكن تطبيقها في الواقع.

6. حدود الدراسة:

– الإطار المكاني للدراسة: تمت الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

– الإطار الزمني: الدراسة كانت لسنة 2023-2024.

7. أهداف البحث:

– لتأكد على ضرورة دراسة لكونها أساسا لأي عملية تمويلية.

– تحليل وكشف لعملية تحديد المردودية في البنوك الوطنية.

– الدور الأساسي الذي تؤدي البنوك في تقديم القروض.

8. منهج الدراسة:

ولدراسة الموضوع واختيار الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على تحديد التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالدراسة وتحليل مختلف التغيرات وذلك بدراسة المردودية والذي يتلائم بطبيعة الموضوع هذا.

9. هيكل البحث:

وعلى هذا الأساس وسعيا لإجابة الأسئلة المطروحة فإن نقطة البداية في هذه المذكرة هي توضيح مفاهيم حول البنوك وماهية القروض البنكية وهذا كله في الفصل الأول، أما الفصل الثاني أردنا أن نخصصه لتوضيح مخاطر القروض البنكية وطرق تقديرها.

أما الفصل الثالث فقد أردنا أن نخصصه لدراسة مردودية الفلاحية فبدأنا بتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المدية ونهاية هذا الفصل تطرقنا لتحديد المردودية ومشاكلها داخل البنوك.

10. صعوبات البحث:

لقد واجهنا بعض الصعوبات في إعدادنا لهذا البحث نذكر منها:

- قلة المراجع خاصة في مجال المردودية.
- صعوبة ايجاد مكان التربص.
- قلة البيانات والمعلومات الرسمية من البنك بحجة سريتها.

الفصل الأول:

مفاهيم حول البنوك والقروض البنكية

تمهيد:

تعد البنوك من المؤسسات المالية الحيوية ضمن إطار الإقتصاد الوطني، ورغم تطور طرق التمويل إلا أن الطلب على القروض البنكية بقي مرتفعا، وهذا من خلال طلب المؤسسات لكافة أنواع القروض ولهذا تسهر هذه البنوك على وضع سياسة إئتمانية تحدد فيها الإتجاه وأسلوب إستخدام أموال البنوك، وسنتناول في هذا الفصل مفاهيم حول البنوك التجارية والقروض البنكية وفق ثلاثة مباحث، حيث يتضمن المبحث الأول عموميات حول البنوك نتناول فيه نشأة وتعريف البنوك وأنواعها والوظائف التي تمارسها أما المبحث الثاني فيتمثل في ماهية القروض البنكية تناولنا فيه مفهوم القروض البنكية وخصائصها ومصادر أموالها وتعرضنا في المبحث الثالث والأخير إلى أنواع القروض البنكية من حيث تمويل نشاطات الإستغلال ونشاطات الإستثمار والتجارة الخارجية.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك.

بتطور العمليات التجارية إقتضت الضرورة وجود مكان يتجمع فيه العارضين والطالبين للنقود لتداولها عن طريق الإيداع والأخذ وأطلق على هذا المكان اسم بنك أو مصرف وهو الذي يستقبل رؤوس الأموال في شكل ودائع واستغلالها في عملية القرض.

المطلب الأول: مفهوم البنوك وأنواعها.

الفرع الأول: تعريف البنوك.

_ إقتصاديا:

يعرف البنك أنه منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو مؤسسات الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة، أو استثمارها في أوراق مالية محددة.[1]

ويعرف كذلك بأنه المؤسسة التي تقبل ديونها الممثلة في الودائع المودعة طرفها في تسوية الديون بين أفراد ومؤسسات المجتمع، أي تتمتع ودائعها بقبول عام في الوفاء تقريبا.

وبالرغم من أن التعريف الشائع للبنك يعد قبول الودائع ومنح القروض إلا أننا سنلاحظ أن بعض البنوك لا تقبل ودائع تحت الطلب مثل البنوك الصناعية ولكنها بالرغم من ذلك تعتبر بنوكا، ومن ناحية أخرى فنجد أن بعض البنوك لا تمنح قروضا كعمل رئيسي، وبالرغم من ذلك يطلق عليها بنوكا مثل البنوك الإسلامية وبعض بنوك الإستثمار.[2]

---

[1] شاكر القزويني، محضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص24_25.

[2] محمد سعيد أنوار السلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية، 2005، ص9_10.

إن البنك هو المؤسسة التي تتوسط بين طرفين لديهما إمكانيات أو حاجات متقابلة مختلفة يقوم البنك باستثمارها أو جمعها أو توصيلها أو تنميتها، أو تنفيذها للوصول إلى هدف أفضل ولقاء ربح مناسب.

إذن البنك وسيط، والنشاط البنكي يفترض وجود طرفين، والهدف هو الخدمة وبالتالي طبعا الحصول على أرباح لقاء الوساطة، والخدمة هذا هو الأصل.

والطرفان راضيان عن الوساطة لأن كلفتها أقل بكثير مما ستوجب لو قام بالتنفيذ المباشر، وأحيانا تكون الوساطة هي الأساس في التنفيذ لولاها لما تمت العملية أصلا، ومن هنا تثار قضية أنواع البنوك.[3]

الفرع الثاني: أنواع البنوك.

يتكون الجهاز البنكي في أي بلد من عدد من البنوك تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، ويعتبر عدد أشكال من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق، والرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتلائم مع حاجات العملاء والمجتمع ويتصدر الجهاز البنكي في الدولة وتتعامل في السوق البنكية أنواع متعددة من البنوك من أهمها البنوك التجارية والبنوك المتخصصة.

أولا: البنوك التجارية.

البنوك التجارية هي إحدى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى لتحقيق الربح وتعتبر البنوك المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليه.

[3] جعفر الجزار، البنوك في العالم، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، بيروت، 1993، ص70.

تؤدي البنوك التجارية مئات من الخدمات لإدارة أموالهم وتنظيم استثماراتهم وسداد مدفوعا تهم الدورية.[4]

وتتميز البنوك التجارية دون غيرها من البنوك في أنها تقوم بقبول الودائع التي يمكن الحساب عليها بشيكات، ويرى البعض أن إطلاق إسم البنوك التجارية إنما هو قبيل الإعتياد وفقا لما تعارف عليه الناس إذ أن هذه التسمية غير دقيقة لأنها لا تعبر عن دائرة النشاط الفعلية التي يعطيها هذا النوع من البنوك، وعموما فقد أطلق هذا الإسم على هذه البنوك لإقتصار نشاطها في أول الأمر على تمويل الأنشطة التجارية، وانحصار هذا الدور في تقديم القروض قصيرة الأجل التي لا تقل مدتها عن سنة، إلا أن التوسع في الأعمال البنكية خاصة من خلال القرون الأربعة الأخيرة، دفع تلك البنوك للتعامل مع كافة مؤسسات المجتمع، سواء كانت مؤسسات صناعية أو هيئات حكومية أو خاصة.

ثانيا: البنوك المتخصصة أو التنموية.

وتمثل البنوك التي تقدم خدماتها البنكية إلى قطاعات اقتصادية محددة وبالرغم من اعتماد معظم البنوك المتخصصة لفلسفة الصيرفة الشاملة،[5] إلا أنها لا تزال تركز عملياتها البنكية في مجالات اقتصادية محددة،وتقسم البنوك المتخصصة إلى:

- بنوك صناعية.
- بنوك زراعية.
- بنوك عقارية.
- بنوك إسلامية.
- بنوك التجارة الخارجية.

[4] محمد سعيد أنوار السلطان، مرجع سبق ذكره، ص12.

[5] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط 4،2008 ، ص 44.

رابعا: بنوك الإستثمار.

من الصعب وضع تعريف محدد لبنوك الاستثمار وذلك لتعدد الأنشطة التي تضطلع بها في الوقت الحالي، إذا كانت الأعمال التقليدية لها في الماضي تقتصر على قبول الأوراق التجارية بهدف تمويل التجارة الخارجية، وتوفير الأموال اللازمة للمقترض حيث في الخارج يطرح الأسهم والسندات في الأسواق المحلية لرأس المال، أما في الوقت الحالي فقد امتد نشاطها ليشمل التمويل المحلي وإدارة الاستثمارات وتقديم المشورة في مجالات اندماجية بين الشركات، وتمويل عمليات البيع الآجل، طما تلعب دورا هاما في الأسواق المالية الدولية.[6]

وتقوم مصارف الاستثمار بالوظائف التالية:

- أعمال بيوت القبول.
- أعمال بيوت الإصدار.
- أعمال سوق الصرف الأجنبي.

خامسا: البنوك الإسلامية

هي البنوك التي تتعامل وفق الشريعة الإسلامية بما يخدم الفرد والمجتمع وتقوم هذه البنوك بنشاطات متعددة من حيث قبول عدة أنواع من الودائع كودائع تحت الطلب وحسابات الاستثمار المشترك التي تعتمد على المشاركة في الربح والخسارة وفي جانب الاستثمار هناك عدة نشاطات مثل المرابحة، المضاربة، الاستصناع، السلم، الإجارة، والمشاركة.[7]

المطلب الثاني: وظائف البنوك وأهميتها.

---

[6] منير الجنبيهي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص9_10.

[7] موسوعة وكيبيديا.

سنتطرق في هذا المطلب إلى وظائف البنوك التجارية وأهميتها.

الفرع الأول: وظائف البنوك.

أولا : وظائف البنوك التجارية:

مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي ساد العالم، فإن وظائف البنوك التجارية تطورت بشكل واضح خاصة في مجال الخدمات، فمن بين هذه الوظائف نجد:[8]

أ_ الوظائف التقليدية:

1_ منح القروض: تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض بنوعين قروض بضمانات _و قروض بدون ضمانات.

2_ قبول الودائع على مختلف أنواعها من بينها (ودائع جارية، ودائع بأخطار، ودائع لأجل

3_ توليد النقود.

4_ فتح حسابات: تقوم البنوك التجارية بفتح مختلف الحسابات المصرفية من بينها (الحساب العابر، الحسابات الادخارية، حسابات تحت الطلب، حسابات الشبكات، الحساب الجاري).

ب_ وظائف حديثة:

1_ تقديم خدمات إستشارية للمتعاملين.

2_ خدمة البطاقة الانتمائية.

3_ إصدار خطابات الضمان.

[8] أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، ط2، 1996، ص 116_117.

4_ دفع المبالغ من أجل الإعتمادات الخانة.[9]

الفرع الثاني: أهمية البنوك.

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفرات المحققة من الحجم الكبير وذلك لما يلي:[10]

- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.
- بدون البنوك تكون المخاطر أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
- نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنما تنويع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.
- يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- أن وساطة البنوك تزيد سيولة الإقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.
- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر المختلفة وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطر.

ومن خلال تعرضنا لأهمية البنوك التجارية يمكن أن نستنتج بعض أهداف البنك وهي:

[9] زياد رمضان، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط 3،2006 ، ص 17.

[10] محمد صيرفي، إدارة المصارف، الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2007، ص 13_14.

يهدف النشاط المالي في البنك إلى تعظيم ثروة ملاك المشروع أو بمعنى آخر تحطيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية بما يؤدي لتحطيم ثروة أصحاب حق الملكية وتحطيم الثروة هذا يأتي عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معا.[11]

[11] نفس المرجع، ص 14.

المبحث الثاني: القروض البنكية وخصائصها.

تلعب القروض البنكية دورا هاما في التنمية الإقتصادية وذلك أنها الممول الرئيسي لكل المؤسسات الشخصية أو المعنوية التي تعاني من عجز مالي.

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية وأهميتها.

الفرع الأول: تعريف القروض البنكية.

وتعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع للأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها وتدعم هذه العملية بضمانات تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد.[12]

كما يعرف القرض على أنه فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك أي الدائن بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآحرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة، ويتعهد المدين بالتسديد بعد إنقضاء الفترة المتفق عليها بين الطرفين.[13]

الفرع الثاني: أهمية القروض البنكية.

تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك من الحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من إستخداماته ولذلك تولي البنوك التجارية القروض البنكية عناية خاصة كما تمثله من نسبة كبيرة ضمن أحوالها العاملة وقد اتضح ذلك عند دراسة الميزانيات المجمعة للبنوك التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي.

---

[12] عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة، الدار الجامعية الإبراهيمية، 2008، ص .104 _ 103

[13] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 66.

ويضاف إلى ذلك أن إرتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات، والتي تمكن من دفع فائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك وتدبير وتنظيم ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة إحتياجات السحب من العملاء.

وتعد القروض البنكية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الإئتمان والتي تنشأ زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع)، وتلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ودفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة والحصول أحيانا على سلع الإنتاج ذاتها.

كما تساعد القروض تجار الجملة والتجزئة في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل. ومنح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.[14]

المطلب الثاني: خصائص القروض البنكية.

تتضمن عملية منح القروض بعض الالتزامات من طرف البنك لعدة سنوات وتنجم عنها عدة أخطار، ولهذا تعتمد على مجموعة من الشروط التي نوجزها فيما يلي:[15]

[14] عبد الحميد عبد المطلب، نفس المرجع السابق، ص 104_105.

[15] عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار المجدلاوي للنشر، ط2، الأردن، 1999، ص 278_279.

1_ قيمة القرض: وتتحدد حسب الجهة التي تمنحه وكذلك حسب نوع القرض.

2_ مدة القرض: وتختلف مدة القرض بإختلاف العمليات الممولة.

3_ معدل الفائدة: يختلف هذا المعدل بإختلاف نوع القرض وكذلك الجهة التي تمنحه ومن أهم العوامل التي تتدخل في تحديد هذا المعدل نجد:

_ قيمة القرض.

_ مدة القرض.

مرونة الطلب.

_ المنافسة.

_ درجة المخاطر.

_ تكاليف القرض.

تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى والأدنى لقيمة القرض.

4_ الضمانات: وتكون إما عينية أو شخصية وكل منهما تنقسم إلى أنواع و سنتعرف بالتفصيل في فصلنا الثاني.

5_ طريقة السداد: وهناك عدة برامج لعملية سداد القرض ومن أهمها[16]

برنامج بأسعار فائدة ثابتة فالمقرض يقوم بتسديد مبلغ الفائدة و أقساط القرض الأصلي بمبلغ ثابت طيلة فترة الإستحقاق.

[16] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 28.

برنامج بأسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الإستحقاق، فيمكنها أن ترتفع أو تنخفض حسب المؤشرات التي اعتمدت في تحديدها.

تسديد القروض على مرحلتين، حيث يتم تسديد جزاء هاما دفعة بإستعمال سعر فائدة ثابت خلال الفترة المتفق عليها، والجزء الآخر يتم دفعه بإستعمال سعر فائدة متغير.

برنامج تسدد فيه القروض تدريجيا، هذا النوع يلائم الأشخاص الذي يرغبون في تسديد مستحقاتهم بمعدل أكبر في المستقبل.

6_ طريقة صرف القرض وإستهلاكه: ويحد فيها هل سيتم دفع القرض دفعة واحدة أو على دفعات وكيف يتم حساب الفائدة المستحقة، هل على المبلغ كله أو على المبلغ المسحوب فقط.

7_ الهدف من القرض: ينبغي تحديد الهدف من القرض، هل هو لتمويل مشروع استثماري أم نشاط إستغلالي أو زراعي....إلخ.

8_ فترة السماح: وتتمثل في الفترة التي يسمح فيها للعميل بعدم تسديد أقساط الدين.

المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية.

يمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك وفق معايير عديدة ومقاييس متعددة، ومن خلال ذلك يمكن تصنيف القروض إلى ثلاثة أنواع، قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال، قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستثمار، وكذا قروض موجهة لتمويل التجارة الخارجية.

الفرع الأول: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال.

تساعد قروض الإستغلال المؤسسة بتمويل إنتاجها على المدى القصير والتي لا تتعدى في الغالب ثمانية عشرة شهرا، وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل هذه الأنشطة، ويمكننا بصفة إجمالية أن نصنف هذه القروض إلى ثلاثة أنواع.

أولا: القروض العامة.

وهي القروض الموجهة لتمويل الأصول المتداولة في الميزانية بصفة عامة وليست موجهة إلى تمويل أصل معين، وتسمى أيضا هذه القروض بقروض الخزينة، وتلجأ المؤسسة عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة، ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:[17]

أ تسهيلات الصندوق:

وهي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة التي واجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات، فهي إذا تهدف إلى تغطية الرصيد المدين إلى أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حين يقطع مبلغ القروض.

ب_ السحب على المكشوف:

وهو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة المناجم عن عدم كفاية رأس مال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول وقد تصل إلى سنة كاملة، ويقوم البنك بفرض فائدة على

[17] بنان سهام، منصوري كريمة، تقنيات وإجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية، فرع نقود مالية وبنوك، 2009، ص 29_30.

العميل خلال هذه الفترة، والتي يطلق عليها مدة المكشوف وبمجرد عودة الرصيد إلى الدائن يوقف البنك فرض الفائدة.[18]

ويختلف السحب على المكشوف عن تسهيلات الصندوق في أن هذه الأخير لا تتجاوز 15 يوما، ويختلفان كذلك في طبيعة التمويل، حيث تستعمل تسهيلات الصندوق لتخفيف صعوبات السيولة الناتجة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أما السحب على المكشوف فيهدف إلى الاستفادة من الفرص التي يوفرها السوق.

ج_ قرض الموسم:

وهي القروض التي تمنحها البنوك التجارية للمؤسسات التي تتسم نشاطاتها بالموسمية، بحيث تلجأ إلى هذا النوع من القروض لمواجهة تكاليف المواد الأولية والتخزين والنقل المرتفع.

د_ قروض الربط:

وهي عبارة عن قروض تمنح للزبائن لتمويل عملية مالية في الغالب تحقيقها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

ثانيا: القروض الخاصة.

وهي القروض الموجهة لتمويل أصل من الأصول المتداولة و تأخذ الأشكال التالية:

[18] نفس المرجع، ص 32.

أ_ التسبيقات على السلع أو البضائع:

وهي عبارة عن قروض تمنح للزبون لتمويل مخزون معين، والحصول مقابل ذلك على تلك السلع والبضائع كضمان للبنك، وينبغي على البنك أن يتأكد من وجود البضائع وجميع الخصائص المرتبطة بها وعم تعرضها للتلف بسرعة.[19]

ب_ تسبيقات على الصفقات العمومية:

الصفقات العمومية هي عبارة عن إخفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية ممثلة في الإدارة المركزية أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإدارية من جهة أو المقاولين أو الموردين من جهة أخرى، وتتضمن هذه الصفقات العمومية في الجزائر وتضبط طرق تنفيذها بواسطة قانون الصفقات العمومية، فتضطر السلطات العمومية للجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل إنجاز مشاريعها وأشغالها المتنوعة.[20]

ج_ الخصم التجاري:

هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الإستحقاق، فالبنك يقوم إذا بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها، ويستفيد البنك من هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم.[21]

---

[19] بنان سهام، منصوري كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[20] بنان سهام،منصوري كريمة، مرجع سابق ذكره، ص 34.

[21] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 66.

ثالثا: قروض الإلتزام.

هي قروض يتعاهد فيها البنك بدفع مستحقات عملية إذا تعذر عليه الأمر، إمضاء البنك يكون بمثابة ضمن لتمكين الزبائن من الحصول على قرض من شخص آخر، ولكن يكون البنك ملزم بدراسة طلب القرض مثل باقي الأنواع الأخرى ويتقاضى العمولة مقابل تعرضه للأخطار، ويمكن تصنيف هذا النوع إلى مايلي:

أ_ الضمان الاحتياطي:

وهو عبارة عن التزام يمنحه الشخص، يكون في العادة بنكا يضمن بموجبه تنفيذ الإلتزامات التي قبل بها أحد المدينين الأوراق التجارية، وعليه فإن الضمان الإحتياطي هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية وقد يكون الضمان شرطيا عندما يحدد البنك شروطا معينة بتنفيذ الإلتزام، وقد يكون لا شرطيا إذ لم يحدد أي شروط.

ب_ الكفالة:

هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين (الزبون) في حالة عدم قدرته على الوفاء بالالتزامات، كما يمكن للبنك أن يمنح كفالته لزبونه ليمكنه من تأجيل دفع المستحقات اتجاه جهات آخر مصالح الضرائب وإدارة الجمارك.

ج_ القبول:

هو مصادقة البنك على وثيقة محددة لطلب القرض من جهات أخرى، بحيث يمنح البنك ثقته وتأكيده بمعرفة الوضعية المالية لعميله، ولكن في حالة عدم وفاء هذا العميل بالدين يكون البنك في حرمة أي إلتزام.[22]

الفرع الثاني: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار.

تختلف عمليات الإستثمار جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعها، وطبيعتها ومدتها ولذلك فإن هذه العمليات تتطلب أشكالا وطرق أخرى للتمويل تتلائم وهذه المميزات العامة، وفي حقيقة الأمر أن نشاطات الإستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسة لفترات طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج ومعداته، وإما على عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية وعليه فالإستثمار هو عبارة عن إتفاق مالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل.

وعندما تقوم المؤسسة بالإستثمار فهي بذلك تتخذ قرارا يمكن أن يرهن مستقبلها إذا لم يكن صائبا، وعليه تتطلب هذه العملية القيام بدراسات معمقة للمشروع حتى يمكنها ذلك من التقليص من إحتمالات عدم التأكد، وبالتالي التقليص من المخاطر الناتجة عن الاستثمار وتأثيرها على المؤسسة ووضع البنك الممول للإستثمار.

أولا: عمليات القرض الكلاسيكية لتمويل الإستثمارات.

يتم التمييز بين نوعين من الطرق الكلاسيكية وهما قروض الاستثمار متوسطة الأجل وقروض استثمار طويلة الأجل.

[22] بنان سهام، منصوري كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

أ_ قروض إستثمار متوسطة الأجل:

توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات[23] وتستخدم هذه القروض في تمويل التكاليف العادية والدائمة للانتاج وضروريات الصندوق[24]

ونظرا لطول هاته المدة، فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمال عدم التسديد، التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض ويمكن أن نميز بين نوعين من قروض استثمار متوسطة الأجل ويتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة والقروض الغير القابلة للتعبئة.

فيما يتعلق بالقروض القابلة للتعبئة، فالأمر يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون إنتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه.

أما القروض الغير قابلة للتعبئة، فإن ذلك يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة الخصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وبالتالي فإن البنك مجبر على إنتظار سداد المقترض لهذا القرض.

---

[23] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص73_74.

[24] بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2005، ص 109.

ب_ قروض الاستثمار طويلة الأجل:

قد تحتاج المؤسسات إلى شراء معدات ضخمة يتطلب الحصول عليها أموال طائلة تفوق طاقتها، كما أن إسترجاع إيراداتها قد يتطلب وقتا طويلا لذلك تلجأ إلى البنك للحصول على القرض، كما أنها تتميز بكبر حجمها القروض وطول مدتها.

والقروض الموجهة لهذا النوع من الإستثمار تفوق في الغالب سبع سنوات، ويمكن أن تتمدد أحيانا إلى عشرين سنة، لذلك تمنح في الغالب من طرف مؤسسات مالية متخصصة ونظرا لخطورة هذه القروض قد تلجأ البنوك إلى طلب:

ضمانات حقيقية ذات قيم عالية.

_ إشتراك عدة مؤسسات مالية في تمويل واحد.[25]

ثانيا: الإئتمان الإيجاري (القرض الإيجاري).

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع آلات ومعدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار ومع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

وفي نهاية فترة العقد، تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاثة خيارات:

_ طلب تجديد عقد الإيجار.

_ شراء نهائيا هذا الأصل بالقيمة المتبقية.

[25] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص74_76.

_ إرجاع الأصل إلى المؤسسة المستأجرة.

كما نجد هذا النوع من القروض مقسما إلى:[26]

أ_ القرض الإيجاري حسب طبيعة العقد:

حسب هذا التصنيف هناك نوعان من القرض الإيجاري:

- القرض الإيجاري المالي.
- القرض الإيجاري العملي.

ب_ القرض الإيجاري حسب طبيعة التمويل.

يمكننا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من القرض الإيجاري:

- القرض الإيجاري للأصول المنقولة.
- القرض الإيجاري الأصول غير المنقولة

[26] الطاهر لطرش، مرجع سابق ذكره، ص 76_78.

المبحث الثالث: تقنيات وإجراءات منح القروض.

لابد لكل بنك عند تعامله مع القرض أن يكون لديه سياسة للإقراض يبين فيه إتجاهات وكيفية إستخدام الأموال، وهذه السياسة تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك ولذلك يتم تناول سياسات الإقراض بأبعادها المختلفة في البنوك على النحو التالي.

المطلب الأول: مفهوم ومكونات السياسة الإقراضية.

الفرع الأول: تعريف السياسة الإقراضية.

يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القرض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها.[27]

ويمكن تعريفها أيضا أنها تمثل الإطار العام الذي يتضمن مجموعة من المعايير والأسس والإتجاهات الإرشادية، وبناء على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض.[28]

إذن السياسة الإقراضية البنكية هي مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا، والتي يسترشد بها متخذو القرارات عند البث في طلبات الإقراض، ويلتزم بها المنفذون.

---

[27] عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة، الدار الجامعية الإبراهيمية، 2008، ص 118.

[28] https://keenan online.com/user/ahmedikordy/topics/69009/post/129855, 07/04/2018, 16 :00.

الفرع الثاني: مكونات السياسة الإقراضية.

لا توجد سياسية منطقية تطبق بالبنوك التجارية، ولكن تختلف سياسة الإقراض من بنك لآخر وفقا لأهدافه، ومجال تخصصه وهيكله التنظيمي ورأس ماله، وبصفة عامة يوجد العديد من النقاط والمجالات التي تغطيها السياسة.

- **الأخذ في الحسبان الاعتبارات القانونية:**

يجب أن تعكس السياسة الإشتراطات والقيود القانونية للتوسع أو التقييم الإئتمان، وبذلك لايحدث تباين السياسة الخاصة بالبنك والتشريعات المنظمة للعمل البنكي، والسياسة الائتمانية، والقيود التي يضعها البنك المركزي.

- **تقرير حدود ومجال الاختصاص:**

حيث تبين السياسة حدود ومجال الاختصاص ومستوى إتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات، وعلى أن يقر مجلس الإدارة هذه التعويضات وحدودها كل سنة على الأقل.[29]

- **تحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك:**

من المكونات الأساسية لسياسة الإقراض في البنك التجاري النص على القروض التي يتعامل فيها البنك، بذلك يتم الفصل المبدئي بين المقبولة أي التي تتماشى مع سياسة البنك، وتلك غير المقبولة مثال ذلك، إن من سياسة البنك التوسع في منح الائتمان لتمويل عمليات استيراد السلع من الخارج، ولكنه لا يمنح قروض لأغراض الإسكان، ففي هذه الحالة إذا تقدم عميل بطلب للحصول على قرض لتمويل مشاريع إنشاء مساكن، في هذه الحالة لا ينظر في هذا الطلب لأنه يخالف السياسة التي يتبعها في ظل الظروف الحالية،

[29] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف الغدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 142.

مما يوفر وقت وجهد المسؤولين عن منح الإئتمان في الاستقصاء والتحري في طالب القرض، والتركيز على الطلبات التي تتماشى مع سياسة البنك

- **التكلفة أي سعر الفائدة والمصاريف الإدارية:**

يمثل هذا العنصر التكلفة المترتبة على منح الائتمان سواء في شكل مصاريف إدارية وعمولات أو سعر فائدة، وقد تعددت وجهات النظر في هذا الشأن ولكن من الأفضل توحيد تكلفة الخدمة المؤداة داخل المنطقة الواحدة إذا كانت هذه التكلفة تحدد مقدما بصفة عامة، لا بد من وجود خطوط أو معايير إرشادية تزود بها إدارة الإئتمان لتقدير التكلفة حتى لا يحدث الإختلاف بين الأفراد مما قد يسيء إلى البنك.

- **المنطقة التي يخدمها البنك:**

يجب أن يقرر مقدما المنطقة التي يخدمها البنك ويمتد نشاطه إليها، والتي تتوقف على حجم البنك ومقدراته على خدمة عملائه، وقدرته على تحمل المخاطر عند منح الإئتمان، ولا شك أن لرأس مال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة.[30]

- **شروط ومعايير منح الإئتمان:**

بعد تحديد نوعية القروض أو مجالات منح الإئتمان التي يتعامل فيها البنك، لا ينبغي تحديد الشروط الواجب توافرها لقبول الحصول على القرض، وبذلك تشكل أساس القبول المبدئي، وبناءا على ذلك تتم الإجراءات الأخرى والتحري، والاستقصاء عن طالب القرض من حيث سمعته ومركزه المالي.

[30] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، نفس المرجع السابق، ص 143.

- **إجراءات وخطوات الحصول على الإئتمان:**

بمعنى أن تحدد هذه المسائل وتدون في كتيب، ويبدو ذلك واضحا في البنوك الكبيرة في شكل دليل الحصول على الإئتمان، ولا شك أن هذه الإجراءات تسهل في عملية تنفيذ السياسة.[31]

المطلب الثاني: مبادئ وخطوات منح القروض.

لكي يقوم البنك بتقديم قروض أقل عرضة للمخاطر ينبغي عليه إعتماد عدة تقنيات لمنح القروض ومن ثم إتخاذ عدة إجراءات من أجل تحصيله.

الفرع الأول: مبادئ منح القروض.

مع تطور البنوك واتساع حجم خدماتها وتنوع حاجات الحياة الاقتصادية، عادة ما تحدد إدارة البنك مبادئ الطلب على كل نوع من أشكال القروض وتقييم فاعلية وقابلية البنك في تلبية هذه الطلبات حيث تحدد القروض على أساس:

- **مبدأ السلامة:**

الذي يقتضي أن يمنح إليه متعاملين مؤهلين وموثوق بهم، وأن مركزهم المالي جيد لدرجة قدرتهم على الوفاء بالالتزامات عند حلول أجلها من جهة، ومن جهة ثانية ينبغي توافر الضمانات الكافية واللازمة لتغطية مخاطر عدم تسديد القرض في آجاله المحددة.

[31] مرجع نفسه، ص 143.

- **مبدأ السيولة:**

الذي يقضي بإمكانية تحويل إستخدامات البنك إلى سيولة مطلقة في أقل فترة زمنية ممكنة وبأقل تكلفة، لذلك تعمل البنوك على تقديم القروض القصيرة الأجل غالبا وتتعامل بالائتمان الذي يمتاز بالسيولة العالية.

- **مبدأ الربحية:**

إن البنك من خلال تقديمه للقروض بحرص على تحقيق عائد، ممثلا في سعر فائدة معقول يغطي تكاليفه في الوقت نفسه، لذلك فهو يعمل جاهدا على توسيع أمواله على إستخدامات مختلفة تجنبا لأي طارئ من شأنه أن يؤثر على الربحية الإجمالية.[32]

الفرع الثاني: خطوات منح القروض.

المراحل التي تتبع لمنح القرض يعبر عنها في الشكل رقم 01 التالي:

[32] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، نفس المرجع السابق، ص 143.

الشكل رقم (01): مراحل منح القرض.



المصدر: عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية الإبراهيمية، 2008، ص 134.

ويتضح من الشكل أنه في إطار السياسات الإقراضية والأهداف والأولويات تتم المراحل كالتالي:

- **البحث القرض وجذب العملاء:**

حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض لتسويق القرض.

- **تقديم طلبات الاقتراض:**

وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك ويجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.

- **الفرز والتصوير المبدئي:**

وتبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات للتنقية المبدئية للطلبات المقبولة و مستوفاة البيانات حيث مطلب إستكمال المستندات وتبدأ عملية التحليل الإئتماني، وإجراء الإستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.

- **التقييم (السابق):**

وتم فيه وضع نتائج التحليل والإستعلام وعمل تقدير المنافع والتكاليف من منطلق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك الذي يقوم بتقسيم شخصي أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.

- **التفاوض:**

البدائل هي محدد التفاوض الذي يجب أن يتم على أساس "أنا أكسب وأنت تكسب" وليس على أساس "أنا أكسب وأنت تخسر".

- **إتخاذ القرار والتعاقد:**

بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع.[33]

- **سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة:**

حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات ويتم تنفيذ الإلتزام التمويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.

- **استرداد الأموال:**

عند استحقاق الأصل والأقساط، يتم تحصيل القرض.

- **التقييم اللاحق:**

والتقييم هذا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعة قد تحققت ومعرفة نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا.

- **بنك المعلومات:**

ومن الواجب إدخال تلك المعلومات في البنك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي الإستلافات والعودة إلى البداية الأولى التي تم رسم فيها السياسات ووضع الأهداف والأولويات.

المطلب الثالث: معايير وإجراءات منح القروض الفلاحية.

[33] أبو عتريس عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص 62.

تمر عملية منح القروض عبر عدة مراحل وفقا لمجموعة من الإجراءات والمعايير فبمجرد أن تقدم المؤسسة أو الزبون طلب القرض فإن البنك يقوم بدراسة دقيقة لملف القرض.

الفرع الأول: معايير منح القروض.

تمر عملية منح القروض عبر عدة مراحل وفقا لمجموعة من الإجراءات والمعايير فبمجرد أن تقدم المؤسسة أو الزبون طلب القرض فإن البنك يقوم بدراسة دقيقة لملف القرض.

أولا: معايير منح القروض تعتبر المعايير التي تعتمد عليها البنوك لمنح القروض الركيزة الأساسية في التقنيات البنكية والخطوة الأولى قبل اتخاذ قرارات منح القروض من طرف البنك لذلك توجه لها أهمية كبيرة من طرف المسيرين 4، تستخدم البنوك التجارية عدة معايير أساسية عند تقرير منح الإئتمان وهي كالآتي:[34]

- **شخصية العميل:**

تعتبر السمعة الحسنة للعميل محصلة عدد من السمات في مقدمتها الأمانة، الكمال، المثابرة والأخلاق، هذه السمات إذا توفرت لدى المقترض تشكل له الشعور بالمسؤولية تجاه التزاماته وديوانه.

- **طاقة العميل:**

سداد القرض في مبيعات الإستحقاق يتوقف على مقدرة العميل في إدارة شؤونه بكفاءة وبما يعود عليه بالنفع، ويمكن قياس كفاءة العميل الإدارية عن طريق دراسة سياسته الخاصة بتسعير منتجاته المختلفة ومدى قدراته في المحافظة على رأس المال.

- **المركز المالي للعميل:**

[34] محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 154.

يعد المركز المالي للعميل من وجهة النظر الإئتمانية الضمان الرئيسي على قدرة العميل على الوفاء حيث تقوم البنوك بدراسة وتحليل القوائم المالية للعميل للتأكد من سلامة مركزه المالي، ومن المؤشرات التي يمكن استخدامها للتحكم في المركز المالي.

- **الضمانات:**

يأخذ الضمان من العميل سواء عينيا أو شخصيا لمقابلة بعض القصور في المعايير ولكنه لا يغني نهائيا عن سمات العميل الحسنة والتزاماته بتعهداته ومقدرته على الدفع، فالهدف من الضمان هو تحسين أوضاع القرض المقدم من طرف البنك وتوفير الحماية للبنك من بعض المخاطر المحتملة.[35]

- **الظروف الاقتصادية العامة:**

يقصد بها الظروف المحيطة بنشاط العميل ومدى تأثره.

الفرع الثاني: إجراءات منح القروض.

تعتبر الإجراءات التي يتخذها البنك في منح القروض كركيزة أساسية في التقنيات البنكية وسوف نستعرضها فيما يلي:

- **البحث عن القرض وجذب العملاء:** حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض التسويق القروض.
- **تقديم طلبات الاقتراض** :وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك يجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.

[35] محمد كمال خليل الحمزاوي، نفس المرجع السابق، ص159.

- **الفرز والتصويت المبدئي:** تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات التقنية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات، وتبدأ عملية التحليل الإئتماني وإجراء الإستلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.
- **التقييم:** يتم فيها وضع نتائج التحليل والإستعلام وعمل تقرير عن المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف من إدارة البنك والذي يقوم بتقييم شخص أعلى من المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.
- **التفاوض:** بعد وضع السياسة الإقراضية وتحليل الائتمان للتقليل من مخاطر القروض تصبح هناك ما يسمى بمتغيرات القرار القرض والتي تكون موضع تفاوض بين البنك والعميل فالبدائل هي محدد التفاوض فيجب أن يتم على أساس (أنا أكسب وأنت تكسب) وليس على أساس (أنا أكسب وأنت تخسر).
- **إتخاذ القرار والتعاقد:** بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع.
- **سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة:** حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات، ويتم تنفيذ الإلتزام التمويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية.
- **استرداد الأموال:** عند استحقاق الأصل والأقساط يتم تحصيل القرض.
- **التحقيق اللاحق:** والتقييم هنا المعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت، والمعرفة نقاط الضعف التي تلاقيها مستقبلا.

خلاصة الفصل:

رأينا من خلال هذا الفصل أن القروض البنكية على تنوعها تنطوي على مخاطر عدة ويعد خطر عدم التسديد أكبرها على الإطلاق.

وعليه إن حتمية اعتبار الخطر تسديد فإن البنك يعتمد على إجراءات وقائية من أجل ضمان استرجاع أمواله والمتمثلة أساسا في أخذ الضمانات بأنواعها ومهما يكن الدراسة العلمية تلزم الحيطة والحذر عند منح القروض من شأنها ضمان الرشادة المالية للبنك لمواجهة خطر عدم التسديد والتقليل من حدته.

الفصل الثاني:

مخاطر القروض البنكية وطرق تقديرها

تمهيد:

إن البنك وبالرغم من إتباعه للمبادئ والأسس التي تجعل عملية الإقراض تتم في شروط ملائمة، إلا أن أي قرض يرافقه الخطر قد يؤدي بالبنك إلى الإفلاس أو يحمله الخسائر، وقد تعددت هذه المخاطر من مخاطر عجز التسديد إلى خطر تغير وضع السوق وغيرها.

تتبع البنوك عدة أساليب من أجل تقدير المخاطر وتقييمها قبل حدوثها ووضع الإجراءات الملائمة بالاعتماد على الطرق الكلاسيكية كالتحليل المالي بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالية والاعتماد أيضا على معايير منح الائتمان وكذلك الاعتماد على طريقة القرض التنقيطي، وبغية التفصيل في هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى 03 مباحث هي:

المبحث الأول: مخاطر البنوك وأنواعها

المبحث الثاني: آليات تقرير مخاطر البنوك

المبحث الثالث: معايير منح الائتمان.

المبحث الأول: مخاطر البنوك وأنواعها

تعتبر إدارة المخاطر عملية ديناميكية يتم فيها اتخاذ كافة الخطوات المناسبة للتعرف على المخاطر المؤثرة على الأهداف والتعامل معها، ومن هذا المنطلق أصبح موضوع إدارة المخاطر بشكل عام وإدارة المخاطر البنكية بشكل خاص يحظى بتركيز واهتمام أوسع من ذوي الإختصاص من المصرفيين والسلطات النقدية الإشرافية لكي يضعوا نصب أعينهم صياغة ورسم إستراتجية خاصة لدراسة هذه الظاهرة ألا وهي ظاهرة تزايد حدة المخاطر البنكية والتحكم فيها من خلال نظم إدارة المخاطر وعليه سوف يتم التركيز على أهم المفاهيم الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية.

المطلب الأول: تعريف المخاطر البنكية وأنواعها

أولا: تعريف المخاطر البنكية

يعرف الخطر البنكي على أنه يتعرض البنك لخسائر محتملة، أو تذبذب العائد على استثمار معين وهي حالة يكون فيها الانحراف معاكس على النتيجة المرغوب فيها.

ثانيا: أنواع المخاطر البنكية:

تنشأ المخاطر الائتمانية عن احتمالات عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزامه في الوقت المحدد والتي تتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله وتحدث عندما يتعذر على البنك استعادة الفائدة وأصل المبلغ المقترض أو كليهما، لذلك يمكن القول أن هذه المخاطرة تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية كبيرة.[36]

[36] علي عبد الله

وتصنف المخاطر التي تتعرض لها البنوك عموما، إلى نوعين رئيسين هما:

1. المخاطر المالية:

تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالبنوك، حيث تحقق البنوك عن طريق هذه المخاطر ربحا أو تتعرض لخسارة، ومن أهم هذه الأنواع ما يلي: (مخاطر ائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر السوق).

1.1. المخاطر الائتمانية (مخاطر القروض)

هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني[37].

2.1. مخاطر السيولة :

تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات، وعندما تكون سيولة المصرف غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة التزامات أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة مما يؤثر في ربحيته 2.

3.1. مخاطر السوق :

هي المخاطر التي يواجهها البنك نظرا للتغير في ظروف السوق و له 3 أنواع من المخاطر، خطر معدل الفائدة وخطر معدلات الصرف ومخاطر عدم القدرة على السداد.

1.3.1. سعر الفائدة :

ويظهر هذا الخطر عندما تناثر النتيجة المحققة من طرف البنك بشكل معاكس لحركة معدلات الفائدة ويرجع السبب الأساسي لهذا الخطر عندما تكون موارد واستخدامات

[37] نوال عمارة، إدارة المخاطر في المصارف المشاركة الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية والحوكمة العالمية، أيام 20-10-2009، ص 05.

البنك ليس لها نفس الحساسية الناتجة عن التغيير في معدلات الفائدة في السوق، وخاصة أن بعض عناصر الميزانية الباكية تسترجع بمعدلات فائدة ثابتة فيما يسترجع البعض الآخر بمعدلات متغيرة وبالتالي فأي تغيرات على مستوى معدلات الفائدة تنعكس على المردودية البنكية بطريقة غير ملائمة.

2.3.1. خطر الصرف:

ويظهر خطر الصرف في البنك نتيجة تطور أسعار الصرف، وهو خطر يماثل خطر سعر الفائدة. حيث أنه دوما يوجد جزء من الميزانية البنكية يكون بالعملة الصعبة وبالتالي على أي تغيير في قيمة هذه الأموال بالعملة الصحية مقابل العملة الوطنية يمكن له أن يعود زيادة أو نقصان في قيمة النتيجة البنكية.

3.3.1. قطر عدم القدرة على السداد :

هو خطر ناتج عن التزام البنك بتمويل ودون بعد ذلك يصبح غير قادر على التسديد إذن يعتبر هذا الخطر من أسوا صور المخاطر التي يتعرض لها البلك لأنها الأكثر ضررا والأصعب ترقاء يواجه البنك هذه المخاطر عندما يتأكد من عدم استرجاع الأموال المقرضة سواء كليا أو جزئيا، فبالتالي تنقص حصيلة الخزينة لدى البنك، وتصبح بحاجة إلى تمويلات أخرى لإعادة التوازن في الخزينة لتغطية طلبات العملاء الذين يردون أموالهم عند الحاجة إليها.

2. مخاطر العمليات (مخاطر التشغيل):

تعرف على أنها المخاطر التي تنجم عن أعمال موظفي المصرف وتتضمن الاحتيال المالي أو الاختلاس، التزوير، تزييف العملات .... الخ) في الأنظمة الداخلية وسياساته وأساليب اتخاذ القرارات في ويقصد بها كذلك المخاطر الناشئة عن فشل النظم الداخلية أو نتيجة لأحداث خارجية.

المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر البنكية وأهميتها:

1. تعريف إدارة المخاطر البنكية:

هي تهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع المخاطر المحتملة ودراستها و تحديدها وقياسها، ووضع الخطة اللازمة لتجنبها أو السيطرة عليها أو التقليل من أثرها ويعتمد على خفض التكاليف المحاسبة للمخاطر وتقليل أثرها على البنك.[38]

2. أهمية إدارة المخاطر:

تتمكن أهمية إدارة المخاطر في:[39]

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين والدائنين والمستثمرين؛
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة؛
- القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم المعلومات ملائمة؛
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر؛
- اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها، والتي يمكن لرأس المال تحملها؛
- مراقبة إدارة المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لزيادة العائد مقابل تخفيف انعكاسات الخطر.
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية.
- وضع إجراءات تتضمن تدرج إقرار تطبيق معايير المخاطر، كما في أي سياسة يعتمدها البنك تبعا لمعيار بازل 2، ويمكن تفعيل ذلك من خلال عمل لجان الحكومة الإدارة.

---

[38]. خليل عبد القادر، محاضرة سنة أولى ماستر.

[39] عاشوري صوريا، دور نظام التقييم في دعم الرقابة على البنوك التجارية، دراسة

- تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر في الربحية.
- المساعدة في اتخاذ القرارات التسعيرية.

المطلب الثالث: سياسات إدارة المخاطر

سياسات إدارة المخاطر المصرفية هي عبارة عن أساليب معالجة الخطر وتنقسم إلى مجموعتين:

أولا: المجموعة الأولى: وتضم مايلي:

وتضم مايلي

1. سياسة تحمل الخطر:

يقصد بها قيام صاحب الخطر بالاعتماد على نفسه في مواجهة الآثار المترتبة نتيجة تحقق مسبب المخاطر حيث تتبع هذه السياسة في حال كون هذه الخسائر صغيرة الحجم أو توفر القدرة على معالجة هذه الخسائر أو في حالة عدم وجود سياسة يمكن إتباعها، ويمكن في هذه المجموعة تحمل الخطر بإحدى هذه الطريقتين [40]:

1. **تحمل الخطر بدون تخطيط:** تستخدم هذه الطريقة في حالة ما إذا كانت الخسائر المتوقعة نتيجة تحقق الخطر صغيرة وغير متكررة مع ضرورة وجود إيراد جاري يكفي لتغطية الخسائر المتوقعة.
2. **تحمل المخاطر مع وجود تخطيط:** تستخدم هذه الطريقة في حالة ما إذا كانت الخسائر المتوقعة نتيجة تحقق مسبب الخطر متكرر ويمكن حساب قيمتها بدقة وتعتمد هذه الطريقة على تخصيص مبالغ مالية المواجهة هذه الخسائر المتوقعة.

وتستخدم هذه الطريقة في البنوك في الحالات التالية.

[40] أسامة عزمي سلام، شقري نوري موسى، مرجع سابق، ص ص 57-58.

- في حالة ما إذا قررت إدارة البنوك إعدام نسبة من الديون الرديئة والمشكوك في تحصيلها.
- تحمل البنك في بعض الأحيان لسحب على المكشوف لبعض العملاء وهو ما يسمى تسهيلات بدون ضمان ولكن يجب أن يقبع البنك سياسة تحمل المخاطر مع وجود تخطيط.

2. سياسة تحويل الخطر:

يقصد بها تحويل عبء الخطر إلى جهة أقدر على مواجهة هذا الخطر مقابل تكلفة معينة يتم الاتفاق عليها مقدما ويتم تطبيق هذه السياسة من طرف البنك من خلال الأمور التالية:

- موافقة البنوك في بعض الأحيان على منح قرض لعميل بضمان وديعة عميل آخر في البنك وعند تأخر العميل المقترض في المداد يتم الرجوع إلى الوديعة الشاملة والحصول على القيمة منها.
- تحويل خطر عدم السداد لبعض العملاء إلى مؤسسة ضمان القروض وذلك مقابل التنازل على جزء من الفائدة التي يحصل عليها البنك الصالح هذه المؤسسة.
- وضع حدود معينة أو سقف الثماني معين لكل فرع من الفروع وعندما يطلب العميل قرض يفوق هذا الحد يتم تحويل هذا الطلب إلى المركز الرئيسي لاتخاذ القرار.
- عدم تعثر عميل أو زبون في السداد يتم التحويل القضية إلى دائرة القانونية بالبنك لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل الأقساط.[41]

[41] عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النقاش، الأردن، ط1، ص ص 213-214.

ثانيا: المجموعة الثانية:

وهي السياسات المتعلقة بالخطر وعناصره وتتمثل فيما يلي:

1. سياسة الوقاية والمنع:

ويقصد بها اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لمنع وتقليل فرص تحقيق المخاطر التي يتعرض لها هذا البنك فالوسائل والأساليب المتبعة لتقليل مخاطر الائتمان تتمثل فيما يلي:

1. **الدراسة عناصر منح الائتمان:** حيث تقوم على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض والفوائد إلى البنك في المواعيد المحددة المتفق عليها وهناك 5 عناصر المنح الائتمان:

القدرة الشخصية، الضمانات، الرأس المال، الظروف الاقتصادية.

2. **الاستفسار عن سمعة العميل:** هناك الكثير من المصادر التي يمكن المسؤول الائتمان في البنك اللجوء إليها للاستفسار عن سمعة العميل حيث يمكن تقسيم مصادر هذه المعلومات إلى:[42]

- المصادر الداخلية للبنك؛
- البنك المركزي والبنوك الأخرى؛
- المقابلات الشخصية مع طالبي القرض.

ج. تدريب موظفي الائتمان

ح. التزام موظف الائتمان بإجراءات منح التسهيلات الائتمانية.

خ. إتباع البنوك لنظام تدقيق رقابة داخلي قوي يمثل خط الدفاع الأول لمواجهة المخاطر

2. سياسة التجزئة والتنويع:

ويقصد بهذه السياسة تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع أجزائه في وقت واحد ومن الأمثلة التي يتبعها البنك تطبيقا لهذه السياسة هـ:

[42] محمد أحمد أبو زيد، مبادئ التأمين، دار الجامعي الإسكندرية، ط1، 2010، ص 20.

- تنويع مجالات الاستثمار التي يدعمها البنك؛
- تنويع تاريخ الاستحقاق من قصيرة إلى متوسطة إلى طويلة الأجل؛
- تنويع القروض على عدة مناطق جغرافية؛
- تنويع تشكيلة القروض من حيث الحجم قروض صغيرة متوسطة وكبيرة الحجم؛
- تنويع القروض من حيث الضمانات.

3. سياسة التجميع:

ويقصد بها تجميع أكبر عدد ممكن من وحدات المخاطر وتوزيع العبء الخسارة الناتجة وتتمثل في قيام البنك بما يلي:

- تجميع طلبات الاقتراض وتحويلها إلى المخلصين لفحصها ومتابعتها واتخاذ القرارات المناسبة.
- بشأن منح أو عدم منح القروض.
- اتجاه البنوك إلى الانضمام إلى اتحاد المصارف المناقلة المشاكل ذات الاهتمام المشترك بين المسؤولين عن قطاع البنوك.

4. سياسة التأمين:

تعتمد هذه السياسة على وجود جهة مختصة في إدارة الخطر تتمتع بالثقة المالية والتعهد في إطار الترامي تعاقدي الحمل عبء المخاطر المنقولة إلى تلك الجهة مقابل حصول هذه الجهة على كلفة المناسب.

المبحث الثاني: آليات تقدير مخاطر القروض البنكية

تعتمد الطريقة الكلاسيكية في تقييم خطر القروض على التحليل المالي للمؤسسة التي تطلب القرض، بحيث تقدم معلومات مهمة للبنك مما يسمح لهذا الأخير بتقييم وضعية المؤسسة وتقدير إمكانية حدوث الخطر ودرجته وكذا على الضمانات باعتبارها مصدرا لاسترجاع هذا القرض.

المطلب الأول: الطرق الكلاسيكية لتقدير مخاطر القروض البنكية

يعرف التحليل المالي على أنه إحدى مجالات العلوم الإجتماعية التي تفي بدراسة القوائم المالية بشكل تفصيلي وانتقادي وتفسيرها وفهمها بمساعدة بيانات أخرى إضافية في ضوء اعتبارات وأغراض معينة حيث قد تكون الأغراض تقييم فرص استثمارية.[43]

فالتحليل المالي للمؤسسة يعكس حالتها المالية وقابليتها للحفاظ على مستوى مقبول من السيولة وتفاديها للعجز المالي، ولهذا الغرض المصرفي مجبر على القيام بتقييم صحيح للحالة المالية لزبائنه والقيام بالتشخيص المالي لهذه المؤسسات من خلال الوثائق المحاسبية المالية المقدمة من قبل الزبائن.

يرتكز التحليل المالي على القوائم المالية والمتمثلة في:

- الميزانية المالية؛
- قائمة التدفقات المالية؛
- قائمة الدخل.

الفرع الأول: التحليل المالي بواسطة النسب المالية.

إن طريقة النسب المالية تجعل التحليل أكثر ديناميكية للوضعية المالية للمؤسسة، وتعرف على أنها العلاقة بين رقمين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي، وتسمح

[43] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض التقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في المدرسة الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2006، ص 400.

بقياس هذه العلاقة تحت شكل نسبة مئوية، وترتبط بدراسة كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول التمويل، ويمكن من خلالها أن نقف على تفسيرات النتائج المتحصل عليها في المؤسسة الخاصة إذا اعتمدنا طريقة المقارنة الداخلية لوضعية المؤسسة على عدة فترات أو المقارنة الخارجية لوضعيتها مع وضعية مؤسسات الأخرى نفس القطاع، فبالرغم من العدد الهائل الذي يمكن أن تصل إليه من خلال الوثائق المستعملة أنه يمكن تصنيف النسب المالية كالأتي نسب الهيكلة نسب التمويل نسب السيولة، نسب دوران النشاط نسب المردودية نسب الاستغلال.

أولا : نسب الهيكلة

تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسير العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم وحسابها بعد تعبيرا عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية وتتمثل في:[44]

1. **نسب هيكلة الأصول:** ترتبط هذه النسب بطبيعة نشاط المؤسسة والقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه الهدف من حسابها هو البحث عن الوضعية المثلى لاستعمال الأموال المستثمرة والوصول حسب طبيعة نشاط المؤسسة إلى توزيع أمثل لعناصر الأصول على مختلف المراكز وتتمثل في:

نسبة هيكل الأصول الثابتة = (إجمالي القيم الثابتة / مجموع الأصول) . 100

نسبة قيم الاستغلال = (إجمالي قيم الاستغلال / مجموع الأصول). 100

نسبة القيم الجاهزة والقيم الغير الجاهزة = ((القيم الجاهزة + ق.غ. ج) / مجموع الأصول).100.

وتسمح هذه النسب بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة من موجودات كما تمنح إمكانية للمؤسسة في عملية تغيير هيكلها حتى تصبح تتماشى مع الهيكلة المثلى.

[44] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 400.

2. **نسب هيكلة الخصوم:** إن هذه النسب تقيس الأموال الخاصة في المؤسسة وحصص الديون الخارجية وتستخرج من خلال النسب التالية:

نسبة هيكلة الأموال الخاصة = (الأموال الخاصة / مجموع الخصوم) . 100.

ثانيا: نسب السيولة :

هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلية للتحقيق بمعنى، فإن هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها وفي ذلك تقوم بحساب النسب: المالية التالية:[45]

1. **نسبة سيولة الأصول بمقارنة الأصول المتداولة:** تبين مدى سيولة أصول المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة سيولة الأصول **A**= الأصول المتداولة / مجموع الأصول.

– إذا كانت A 0.5 > يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكثر من قيمة الأصول الثابتة وتبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة و تحقيقها للأرباح (المؤسسة التجارية).

– إذا كانت A < 0.5 يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول الكلية ويعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حداثتها وبالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة (مؤسسة صناعية).

2. نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل القصير وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة **B**= الأصول المتداولة / د.ق.أ

– إذا كانت B > 1 معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع.

[45] ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (1)، مطبعة بوفاريك، 1990، ص 56.

– إذا كانت B < 1 المؤسسة في وضعية حرجة عليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون القصيرة الأجل.

3. نسبة السيولة المختصرة : توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها وعموما تكون محصورة بين 50% و75%، تحسب كما يلي:

نسبة السيولة المختصرة=القيم القابلة للتحقيق+القيم الجاهزة/الديون القصيرة الأجل.

%100

4. نسبة السيولة الآنية: تعبر هذه النسبة عن سيولة المؤسسة أكثر من نسبة السيولة المختصرة، ويمكن من خلالها مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مع الديون القصير الأجل وتكون محصورة بين 25% و33% تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية د.ق.أ بالسيولة التي تتوفر لديها تحسب كما يلي:

نسبة السيولة الآنية = القيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل . 100%..

ثالثا: نسب التمويل :

تعد هذه النسبة مؤشر نفس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة والأجنبية في تمويلها العام، ومن أهم هذه النسب:[46]

1. **النسبة التمويل الدائم:** تحسب كما يلي:

نسبة التمويل الدائم **K** = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة . 100%.

إذا كانت K =1 هذا يعني أن رأس المال العامل معدوم وحتى تعمل المؤسسة بارتياح لابد أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة، وهي تعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول ثابتة.

[46] مبارك لسلوس، التسيير المالي (التحليل النظري)، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، طبعة 2004،ص 45.

2. **نسبة التمويل الخاص:** تحسب كما يلي :

نسبة التمويل الخاص **J** = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة . 100%.

-إذا كان 1 = **J** وهذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم، أي الأصول الثابتة مغطاة بالأموال.

-إذا كان 1 <**J** المؤسسة تمول قيمها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى. وتعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة وأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

3. **نسبة المديونية:** تستعمل هذه النسبة لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة، وتبين العلاقة بين رأس المال العامل الخاص والديون من جهة أخرى، ويمكن معرفة درجة الخطر المالي، ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها تجاه الغير، وتحسب كما يلي:

نسبة المديونية **L** = مجموع الديون / مجموع الأصول . 100%.

تغير هذه النسبة عن مدى ضمان الديون للغير ويستحسن أن تقل عن 0.5.

3. **نسبة الاستقلالية المالية:**

أن مبلغ الديون المالية (ماعدا السلفات البنكية) عليه أن لا يتجاوز مبلغ الأموال الخاصة، وتحسب بالعلاقة التالية:

النسبة الاستقلالية المالية **M** = (الأموال الخاصة / مجموع الديون) . 100 %

تبين لنا مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على الأموال الخاصة بدلا من الديون.

4. **نسب المردودية :**

تعرف المردودية على أنها الثمرة التي تجنيها المؤسسة من عدد كبير من القرارات والدراسات التي لها ويمكن عرضها كما يلي:

- **المردودية الاقتصادية :**

وهي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها، تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الإجتماعي والإقتصادي وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية الاقتصادية **(E)** النتيجة الصافية / مجموع الأصول 100 %.

- **المردودية المالية :**

تهتم المردودية المالية بدرجة كبيرة بالمساهمين، فإذا كانت النسبة مرتفعة لاسيما إذا كانت أكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي فإن المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة، وتحسب كما يلي:

نسبة المردودية المالية **(N)** = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة . 100%

5. نسب دوران النشاط :

تهتم المؤسسة بسرعة دوران أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح، وتوجد عدة نسب دوران مقسمة كما يلي [47]:

- **نسب دوران المخزونات:**

تعتبر المخزونات عنصرا هاما من عناصر الأصول المتداولة، لذلك يجب على المؤسسات أن تحرص على سرعة دورانها سواء كانت هذه المؤسسة صناعية أو تجارية.

1. **في حالة مؤسسة تجارية:** تحسب كما يلي:

معدل دوران البضائع = تكلفة شراء البضاعة المباعة / متوسط المخزون.

مدة دوران البضائع =متوسط المخزون للبضاعة/تكلفة شراء البضاعة المباعة . 360

[47] منير شاكر، اسماعيل، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص ص 83-84.

2. **في حالة مؤسسة صناعية:** تحسب كما يلي:

معدل دوران المواد واللوازم = تكلفة شراء المواد و اللوازم المستهلكة / متوسط مخزون المواد واللوازم

مدة دوران المواد واللوازم متوسط مخزون المواد و اللوازم المستهلكة / متوسط مخزون المواد واللوازم . 360.

- **نسب دوران الزبائن:** وتحسب كالآتي:

معدل دوران الزبائن = رقم الأعمال السنوي / الزبائن أوراق القبض.

مدة دوران الزبائن = الزبائن أوراق القبض / رقم الأعمال السنوي . 360

- **نسب دوران الموردين:** تحسب كما يلي

معدل دوران الموردين = المشتريات السنوية / الموردون + أوراق الدفع

مدة دوران الموردين = ((موردون + أوراق الدفع) / مشتريات السنوية) . 360 .

الفرع الثاني: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل مشروع ما يجد نفسه مجبرا على القيام بدراسة الأوجه المالية لهذه المؤسسة، ويمكن تصنيف هذه المؤشرات إلى ثلاثة أنواع وهي:

أولا : رأس المال العامل (le fonds de roulement (FR:

هو جزء من الأموال الدائمة المخصص التمويل قسم من الأصول المتداولة أي هو فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة لتمويل الأصول المتداولة، إذن هو مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها و يحسب كالآتي:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل

ويمكن تصنيف رأس المال العامل إلى:

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة

رأس المال العامل الدائم = الأصول الدائمة – الأصول الثابتة = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل.

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون = الديون طويلة ومتوسطة الأجل + الديون قصيرة الأجل.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل : Besoins en fonds roulement (BFR)

على المؤسسة في دورة نشاطها أن تغطي مخزونات مدينيها)احتياجات الدورة(بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة)، إذا كان هناك فرق موجب فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وهي ما تسمى باحتياجات رأس المال العامل.

احتياجات رأس المال العامل هو رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة وبصفة دقيقة ديونها المستحقة في تاريخ محدد، فنقول أن المؤسسة في حاجة إلى رأس المال العامل إذا كانت احتياجات التمويل الناتج عن دورة الاستغلال أكبر من مواردها، ويحسب بالعلاقات التالية:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل – موارد التمويل.

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستحقاق + القيم القابلة للتحقيق) – (الديون القصيرة الأجل – السلفات المصرفية).

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية).

ثالثا: الخزينة (TR)

تعبر الخزينة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، وتوضح العلاقة بين رأس المال العامل احتياجات رأس المال العامل، كما أنها تلعب دورا هاما في تحقيق التوازن قصير الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية:[48]

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الخزينة = القيم الظاهرة – السياقات المصرفية.

إذا كان $TR > 0$ فإن المؤسسة تجد رؤوس أموال دائمة لتغطية احتياجات رأس المال العامل.

إذا كان $TR = 0$ فإن المؤسسة تعمل على مطابقة المسؤولة المتوفرة باستحقاقية الديون.

إذا كان $TR < 0$ فإن المؤسسة تعاني عجزا كبيرا في توفير السيولة مقارنة بالديون المستحقة أي أنها تواجه مشاكل في تغطية دورة الاستغلال.

المطلب الثاني: مزايا وعيوب الطريقة الكلاسكية

أولا: المزايا:

من أهم مميزات الطريقة الكلاسيكية أنها:[49]

- تسمح باستخراج مؤشرات لتقييم الوضعية للمؤسسة، إذ تمكن المسير أو متخذ القرار في البنك بإعطائه صورة للوضعية المالية للمؤسسة.
- يعتمد البنك في تحليله على طريقة النسب بمفهومها التقليدي، حيث أن اللجوء إلى النسب يعتبر تحليلا إلا أن هذه الطريقة عرفت تغيرات تتناسب مع الظرف الحالي، تتمثل في:

---

[48] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[49] بلجيلالي فتيحة وآخرون، محاولة تطبيق بعض الطرق الكمية لتقدير خطر عدم تسديد القرض، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2010، ص 50.

– استعمال الإعلام الآلي سمح بزيادة المعلومات كذا السرعة في حساب النسب..

– استفادة التحليل من تطور اقتناء المعلومات الخاصة بالمحاسبة المالية والتي تسمح بالتمكن من معلومات دقيقة حول المؤسسة.

– تطور طرق الإحصاء يسمح باستغلال ناجح للمعلومات والمعطيات وبالتالي تحليل منهجي للنسب.

ثانيا: العيوب

ومن أهم عيوب هذه الطريقة ما يلي:[50]

- ترتكز الكثير من الأرقام المستخدمة في التحليل المالي إلى حد كبير على التغيرات الشخصية للمحللين الماليين، مما يجعلها لا تمثل الوضعية تمثيلا حقيقيا، كما أن الأصول المسجلة في المحاسبة لا تعكس بصفة جيدة القيمة المالية للمؤسسة.
- يختلف هيكل الميزانية من مؤسسة لأخرى ومن قطاع لآخر وبالتالي يصبح من الخطأ تعميم نسبة معينة على كافة المؤسسات.
- النسب المختارة لا تعتمد على أي منهجية أو ترتيب، فالبنك يوليها نفس درجة الأهمية ولكن في الواقع هناك نسب لها وزن أكبر في اتخاذ القرار.
- مشكل انتقاء واختيار المؤشرات اللازمة وصعوبة الحصول على المعلومات المحاسبية.
- إمكانية الوصول إلى نتائج غير متقاربة.
- إتباع هذه الطريقة في قياس المخاطرة يتطلب وقتا طويلا.
- التحليل المالي يعطي مؤشرات واتجاهات التي تؤثر على المركز المالي (المتغيرات فوق المحاسبية) السمعة الجيدة لأعضاء الإدارة مثلا.

[50] حمر العين مريم، حمر العين نصيرة، محاولة تقدير مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2017، ص 62.

المطلب الثالث: القرض التنقيطي

ظهرت هذه الطريقة في اختيار الزبائن بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسينات وانتشرت تدريجا بأوربا في السبعينات، وهي اليوم شائعة الاستعمال في كثير من المؤسسات المالية خاصة الأجنبية منها.

أولا : تعريف القرض التنقيطي :

تعتبر طريقة الفرض التنقيطي (سكورينغ) طريقة آلية في تنقيط وتصنيف خطر القرض، تعتمد على المعالجة المعلوماتية، وتستعمل التحليل الإحصائي الذي يسمح بتخصيص علامة لكل زبون، هذه العلامة تمثل درجة الخطر بالنسبة للبنك. إذن القرض التنقيطي هو إعطاء نقطة " score " للزبون الطالب القرض لتحديد وضعيته ويتم تقييمه من خلال نموذج على شكل معادلة خطية لعدة متغيرات (النسب المالية، طبيعة الفروض، قطاع النشاطات...) حيث يمكن مقارنة النقطة المعطاة لكل زبون مع نقطة فصل محددة مسبقا وعلى هذا الأساس يكون رفض أو قبول طلب القرض.[51]

ثانيا: أهداف طريقة:

تسعى طريقة التنقيط إلى الاستجابة لثلاثة أهداف:[52]

- تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل للمؤسسات الطالبة للفرض.
- تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض الذي هو أحد الوظائف الأساسية للبنوك مما يحسن من الخدمات المقدمة للزبائن.

---

[51] محمد بن بوزيان ويوسف صوار، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري سعيدة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونية الأردنية، عمان، أيام 16-18-2007، ص 4.

[52] نور الدين مزياني وآخرون، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، ملتقى الوطني السادس حول: استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، أيام 23-24 نوفمبر 2008، ص 7.

- التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض وتسيرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات.

ثالثا: عرض طريقة القرض التنقيطي

عملية تحديد دالة التنقيط للطلب تحديد المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية وربطها بمعملات ترجيح تتغير قيمتها حسب أهمية المتغير المرتبط به، حيث تأخذ في الأخير شكل دالة خطية، و يتم تحديده باتباع الخطوات الآتية:

1. اختيار العينة:

العينة عبارة عن مجموعة من ملفات طلب القروض للزبائن تكون مسحوبة من المجتمع المقصود بالدراسة، تحتوي على أكبر قدر ممكن من المعلومات (جدول حسابات النتائج، الميزانية المالية، مخطط الخزينة والمخطط المالي، ملف الطلب القرض)، مختارة بشكل عشوائي تشمل المؤسسات الجيدة وغير الجيدة كافية التمثيل الإحصائي للظاهرة وتصنف إلى مجموعتين:[53]

- عينة لإعداد النموذج تستعمل لتحليل المعطيات واستخراج معادلة التنقيط.
- عينة القياس دقة النموذج تبين مدى صحة هذا النموذج.

2. انتقاء المتغيرات:

بعد عملية إعداد العينة نقوم بالتوفيق بين المعلومات التي تم جمعها يهدف معرفة المتغيرات المؤثرة في حالة المؤسسة ومنه معرفة النسب التي يعتمد عليها كم رجع لأعداد النموذج هذه المتغيرات تكون محاسبية (الفرائد والديون) أو فرق محاسبية (عمر المؤسسة، طبيعة القرض....).[54]

---

[53] محمد بن بوزيان ويوسف صوار، مرجع سبق ذكره، ص5.

[54] يوسف صوار، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الإصطناعية بالبنوك الجزائرية (دراسة حالة البنك الجزائري للتنمية الريفية)، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص 105.

2.1. المتغيرات المحاسبية:

تأخذ قيم عددية، يتم حسابها على أساس البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم، هي متغيرات قياسية المالية للمؤسسات محل الدراسية.

2.2. المتغيرات فوق المحاسبية:

ذات طبيعة كيفية أي تأخذ أنماطا لا عددية تتمثل في معلومات هي متغيرات غير قياسية مستخرجة من ملفات طلبات العرض للمؤسسات المعنية خارج القوائم المالية، يتم إدراجها في عملية التحليل لإثراء الدراسة بيانات من طبيعة ومصادر مختلفة بعد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس.

3. التحليل التمييزي للعينة:

كقاعدة في القرض التنقيطي، نجد التحليل التمييزي أنه تقنية إحصائية تسمح بتصنيف الأقسام المتجانسة للمجتمع إنطلاقا من المعلومات الخاصة بكل فخر منها وذلك بالاعتماد على معايير معينة عن تمكن لهذه العينة المراح كل عصر من المجتمع إلى التصنيف الذي ينتمي إليه.

فهو تقنية الإحصائية المعتمدة عليها في تحديد متغيرات النموذج التقييمي، حيث بعد تحديد خصائص الزبائن (المتغيرات أي النسب) سواء كانت رقمية (النسب المالية، رقم الأعمال) ... أو غير ذلك (فوق المحاسبية) والمستخرجة من ملفات القروض المكونة للعينة يكون إقصاء بعض المتغيرات غير المؤثرة في قرار منح القرض، وهذا باستعمال برنامج الإعلام الآلي.

4. قياس النموذج:

يتم قياس دقته في التصنيف باستعمال عينة الإثبات والتي نعرف نتائجها الفعلية مسبقا، حيث يتم مقارنة نتائجها الحقيقية مع نتائج تصنيف باستعمال نموذج التنقيط

المستخرج، ومن المعايير المستعملة لحساب دقة النموذج يوجد معدل التصنيف الصحيح، ويتم حساب معدل التصنيف الصحيح بالاستعانة بالجدول التالي:[55]

الجدول رقم 01: معدل التصنيف الصحيح

	التصنيف المقدر بالنموذج		
التصنيف الأصلي	المؤسسات السليمة	المؤسسات العاجزة	المجموع
المؤسسات السليمة	**A**	**B**	**N1**
المؤسسات العاجزة	**C**	**D**	**N2**
			$N_2 - N_1 + N$

المصدر: بوزيان عثمان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 13

حيث:

A: عدد المؤسسات السليمة التي صنفها النموذج كمؤسسات سليمة؛

B: عدد المؤسسات السليمة التي صنفها النموذج كمؤسسات عاجزة؛

C: عدد المؤسسات العاجزة التي صنفها النموذج كمؤسسات سليمة؛

D: عدد المؤسسات العاجزة التي صنفها النموذج كمؤسسات عاجزة؛

1N: عدد المؤسسات السليمة في العينة؛

2N: عدد المؤسسات العاجزة في العينة؛

N: حجم العينة.

بالتالي:[56]

- معدل التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة 1t=A/N
- معدل التصنيف الصحيح المؤسسات العاجزة t=D/N2

[55] عثمان بوزيان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[56] أولاد ابراهيم ليلى، دور نموذج النفط في إدارة المخاطر الإئتمانية (دراسة حالة BNA – غرداية) مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية الخصاص مالية وبنوك، جامعة غرداية سنة 2014 ص 21.

-معدل التصنيف الصحيح لإجمالي المؤسسات $t=A+D/N$

رابعا: مزايا وعيوب طريقة القرض التنقيطي

كأي طريقة من طرق تقدير مخاطر القرض، تتميز طريقة القرض التنقيطي بمجموعة من المزايا والعيوب.[57]

أولا: المزايا:

تتميز طريقة التنقيط بجملة من المميزات تجعلها تطبق على نطاق واسع في البنوك، منها:

- البساطة: فهي تختلف عن الطرق الكلاسيكية، حيث يتم تعويض معطيات المؤسسة في النموذج ثم تحسب النقطة ويتخذ القرار على أساسها.

- السرعة: تسمح للمقترض بمعالجة وتحليل ملفات الزبائن في ظرف زمني قصير وبالتالي سرعة اتخاذ القرار، كما توفر أيضا للزبون زمنا للبحث عن مصادر تمويل أخرى.

- التجانس: فهذه الطريقة تعطي معالجة متجانسة للزبائن بدون تغيير القرار من وكالة لأخرى أو تغيير زمن طلب قرض، وهذا يكون بإمكان البنك تقييم الخطر وانتهاج سياسة مستقرة لمنح القروض.

- أداة للمراقبة: يمكن هذا النموذج من مراقبة صحة القرارات المتخذة بشأن أي مؤسسة من خلال أداة دراسة متغيرات النموذج على عكس الطرق الكلاسيكية التي تستدعي إعادة دراسة الملف بأكمله.

- تخفيض تكاليف الدراسة وتحسين نوعية الخدمات: فطريقة التنقيط تسمح بربح الوقت من جهة وبذل مجهود من جهة أخرى، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف دراسة ملفات الزبائن.

- تقليص المعلومات المستخدمة: وهذا من خلال اعتمادها على أدوات الإعلام الآلي.

[57] بلجيلالي فتيحة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 64.

– أداة للاستقطاب: فالسرعة في اتخاذ القرار وبساطته تسمح بجلب عدد كبير من الزبائن وتنويعهم.

– بالنسبة المستعمل هذه الطريقة مشكل اختيار النسب لا يطرح أبداء باعتبار أن هذا النموذج يختار النسب المؤثرة على قرار المنح وترجع هذه الأخيرة بمعامل يمثل ثقل كل نسبة في اتخاذ هذا القرار.

ثانيا: العيوب:

على الرغم من المحاسن التي تتصف بها طريقة القرض التنقيطي فهي لا تخلو من بعض الحدود منها:

– العيب الرئيسي لهذه الطريقة مرتبط بنسب التصنيف الصحيح، و التي ليست 100% وهذا ما يسبب العديد من الأخطاء وبالتالي إضافة تكاليف على عاتق البنك.

– تتطلب طريقة القرض التنقيطي متابعة دائمة لتغير الظروف الخارجية التي تؤثر على فعاليته، وبالتالي يجب مراقبة متواصلة لدقة قياسه ونتائجه.

– تهتم طريقة القرض التنقيطي أكثر بماضي المؤسسة على حساب وضعية الحالية أو المستقبلية، لهذا يجب أن تدعم بطرق أخرى لبلوغ هدفها والمتمثل في التقليص من الخطر.

– نموذج طريقة القرض التنقيطي ذو طبيعة ستاتيكية لأنه يعتمد على نموذج خطي ساكن عبر الزمن وهو ما لا يلائم دراسة المؤسسة التي يتسم نشاطها بالديناميكية المستمرة كما تجد هذه الطريقة صعوبة في ترجمة المتغيرات الكيفية إلى طبيعة رقمية، وإذا لم تتم العملية بطريقة صحيحة فان ذلك يؤدي نتائج أكثر بعدا عن الواقع.

المبحث الثاني: معايير منح الائتمان

هي عبارة عن تلك المعايير التي يستند إليها البنك للموافقة على قرار منح قرض لزبون معين، حيث يبدأ الأمر بضرورة الحكم على المشروع باعتباره فرصة جيدة أو لا، وينقل الأمر للحكم على المقترض وقدرته على السداد وسيرته الإئتمانية ثم الحكم على مناسبة حجم الأموال المطلوبة للمشروع وينتقل الأمر بعد ذلك لدراسة ما إذا كان المشروع يدر دخلا (أو ربحا) كافيا لمواجهة التزامات القرض، مع دراسة ما إذا كانت عمليات المشروع قادرة على تغطية تكاليفه، وأخيرا دراسة حركة تدفق المبيعات) وبالتالي التدفق النقدي) وقدرتهما على مواجهة الالتزامات الجارية للمشروع.

وقد برز من بين العديد من النماذج الخاصة بالتحليل الائتماني نموذج المعايير الائتمانية CS'5 والذي تم اعتماده بشكل واسع لدى محللي ومانحي الائتمان عند منح القروض على مستوى العالم، كما اعتمدت نماذج أخرى مثل نموذج P'S5 ونموذج PRISM ويقوم البنك كمانح للائتمان بدراسة وتحليل العناصر التي تتضمنها هذه النماذج المتعلقة بالزبون (طالب القرض) بهدف اتخاذ قرار ائتماني رشيد.

ورغم الاختلاف في تسمية عناصر بين نموذج وآخر إلا أن تلك النماذج ترتبط جميعها بهدف واحد وهو قياس ميلى مخاطر الائتمانية المتوقعة عند منح القرض للزبون وبالتالي منح أو رفض منح القرض على مستوى قناعة البنك المبنية على أساس الموازنة بين الربحية والسيولة ودرجة الأمان أو المخاطرة في استرداد القروض الممنوحة، سنقوم بشرح النماذج التالية:

أولا: نموذج التحليل الائتماني **C'S5**

ثانيا: نموذج التحليل الائتماني **P'S5**

ثالثا: النموذج التحليل الائتماني (**PRISM**)

المطلب الأول: نموذج التحليل الإئتماني (c's5)

عند تلقي البنك طلب حصول على قرض من عميل معين، فإن مسؤول منح الائتمان، والذي يطلق عليه محلل الائتمان، يقوم بتحليل خمسة عناصر أو معايير لدى المشروع لمنح الائتمان، يطلق عليها مؤشرات الائتمان الخمسة The 5C'S of Credit، أو الـ C'S5. وذلك لأن كلها تبدأ بحرف ال C.

وهي تشير إلى الحد الأدنى من الجودة الذي ينبغي أن يتوفر في صاحب الشركة الناشئة (طالب القرض) بمعنى مدى قدرته ورغبته في سداد مستحقاته في مواعيدها، وتمثل هذه المعايير الأساس الذي يعتمد عليه في قرار منح الائتمان من عدمه.

حيث تهتم بتحديد ما إذا كان رائد الأعمال صاحب الشركة الناشئة الذي يطلب القرض يقع ضمن منطقة القبول أو الرفض المحدد من الجهة مانحة الائتمان، بتحليل الخمس عناصر التالية.[58]

1. الشخصية المقترض:

وهو معيار معنوي، يشير إلى خصائص الفرد الأخلاقية والقيمية، التي تؤثر على مدى التزامه بتعهداته تجاه الشركة الناشئة حيث يركز على الجانب الأدبي في التزام رائد الأعمال صاحب طلب الاقتراض بالوفاء بجميع مديونياته، أي استعداده سداد قيمة القرض في حال حصوله عليه. ويتمثل ذلك في النية السليمة، والالتزام بأداء ما عليه من استحقاقات للآخرين، والتاريخ المالي لرائد الأعمال المقترض على سبيل المثال مدى دفع الفواتير في حينها. وهذا العنصر يتعلق برغبة العميل القوية في المادة معرض وفوائده حتى أثناء الأزمات أو أوقات الكساد، هذه الرغبة تعتمد تلقائيا على التنشئة الاجتماعية الرائد الأعمال

[58] حسين ذيب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان"دراسة حالة: عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، سنة 2012، ص 64.

المقترض، وما يتمتع به من أخلاقيات وصفات الأمانة والشرف والعدالة لذلك قدرة المسؤول منح الائتمان هنا أن يدرس سلوكياته، ومدى احترام لتوقيعه و التزامه بتعهداته، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل يمكنه إظهار الأمانة والنزاهة والوفاء بالوعود للجهة المانحة؟
- إذا كان قد سبق له الحصول على قرض أو ائتمان من ممول، فهل سدد له في الوقت المحدد؟
- هل هو حريص على دفع فواتيره الشخصية في الوقت المحددة؟
- هل يمكنه إثبات ذلك الجهة المانحة؟
- من لديه مراجع ضامن موثوق به.

2. قدرة المقترض على الوفاء :

وتركز على التقديم الموضوعي لقدرة رائد الأعمال على الوفاء، أن القدرة المالية له، من خلال قياس قدرته على الكسب، وفيما إذا كانت إيجابية أم سلبية، حيث يقصد بالمقدرة هنا مقدرة رائد الأعمال على إدارة الشركة أو المشروع بكفاءة وفعالية، وتعتبر مؤهلات زائد الأعمال وخبراته مؤشرا على مدى توفر هذا العنصر لديه.

كما يتناول هذا المفهوم أيضا القدرة أيضا القدرة من ناحية قانونية على الافتراض، حيث يفترض توفر الأهلية الكاملة في من يوقع عند الإقتراض، فلا يكون المقترض قاصرا أو غير مؤهل قانونا للتوقيع، أما في حالة الشركات فينبغي أن يتأكد مسؤول الإئتمان من أن الشركاء المتضامنون أو الأشخاص المخولين بالتوقيع.

وهم الذين قاموا فعلا بالتوقيع، وهنا ينبغي على مسؤول الإئتمان أن يطلع على عقد تأسيس الشركة والنظام الداخلي ونماذج تواقيع المخولين بإجراء المعاملات بهذا الخصوص.

لذلك فدور مسؤول منح الائتمان (محلل الإئتمان) هنا أن يدرس قدرة رائد الأعمال المقترض على الوفاء، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل يمتلك الخبرة اللازمة لإدارة نشاط تجاري؟
- هل يدير هنا النشاط لمدة تزيد عن عام؟
- هل هو على دراية جيدة بهذا المجال؟
- هل يعمل لديه فريق كفؤ؟
- هل يسير العمل على ما يرام؟

3. رأس المال:

يعد رأس مال الزبون طالب الائتمان أحد العناصر المهمة في دراسة واتخاذ القرار الائتماني من قبل المصرف فرأس المال يمثل الملاءة المالية للزبون وقوته المالية ومدى كفاية حقوق ملكيته لتغطية الائتمان الممنوح له، فهو بمثابة الرصيد الإضافي الضامن أو الداعم في حال إخفاق الزبون في التسديد. ويمكن تحديد رأس المال الزبون من خلال تحديد الموجودات الثابتة والمتداولة ومقارنتها بالمطلوبات المترتبة عليه، بعبارة أخرى فإن رأس المال يتمثل بالفرق بين الموجودات والمطلوبات.

إن حجم رأس المال الذي يملكه طالب الائتمان يمكن أن يبين مدى إمكانيته أو قدرته على سداد التزاماته. فعندما تكون قيمة رأس المال كبيرة فإن ذلك يشير إلى انخفاض درجة المخاطر الائتمانية بالنسبة المصرف، في حين ترتفع درجة المخاطرة في منح الائتمان عندما لا يشكل رأس مال الزبون الكفاية المناسبة السداد الائتمان الممنوح له إن مقدار ونوعية رأس المال يرتبط بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة والتي تشمل كل من رأس المال والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة والمصادر الخارجية إذ لابد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل الذاتية لطالب الائتمان وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية ويرتبط ذلك بحجم ونوع الموجودات الحالية والمستقبلية التي تكفي لسداد الالتزامات ويتم التعرف على ذلك من خلال تحليل القوائم المالية والوقوف على مدى ملائمة الهيكل التمويلي للزبون وصولا إلى تحديد تلك القدرة وإذا كان من المنتظر أداء الائتمان من

الأرباح المستقبلية، فمن الضروري تقييم مدى قدرة طالب الإئتمان على توليد أرباح أو دخل في المستقبل كافية لأداء هذه الإلتزامات وتتوقف قدرة العميل طالب الائتمان على أداء التزاماته على عدة عوامل منها:

- حجم المبيعات وأسعار البيع.
- التكاليف والنفقات الأخرى.
- موقع المنظمة ونوع السلعة المنتجة.
- حجم ونوع ودرجة المنافسة.
- مركز المنظمة في السوق.
- خصائص وتركيب القوى العاملة.
- خصائص الإدارة.
- درجة التكنولوجيا.

4. الضمان:

قصد بالضمان الأصول التي يضعها الزبون تحت تصرف المصرف كتعزيز مقابل الحصول على الائتمان المطلوب وقد يتمثل الضمان بوجود شخص يمتلك كفاءة مالية عالية ويتمتع بسمعة مالية وأدبية متميزة تؤهله لتوثيق الائتمان وضمان تسديده في حالة إخفاق طالب الائتمان وتختلف الضمانات تبعا لنوع التسهيل وقيمته ومدته فهناك ائتمانات بضمان البضائع أو بضمان أوراق مالية أو عقارات أو أصول وموجودات مختلفة.

ويتفق العديد من الباحثين على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، أي أن منح الائتمان ينبغي أن لا يتم بمجرد توفر الضمانات أو اعتقاد المصرف بكفايتها لتغطية تلك الائتمان.

إنما الضمان بصفة عامة بأني كدعم أو حماية من المخاطر التي قد يتعرض لها التسهيل الائتماني فعند قيام المصرف مثلا بدراسة وتحليل طلب الائتمان مقدم إليه ووجد

بعض الثغرات التي يمكن معالجتها وكان المصرف راغبا يمنح تلك الانسان فانه يعتمد إلى طلب ضمانات أكبر لحماية إدارة الائتمان ولتلافي تلك الثغرات، وأي أن الضمان هما يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان وأما إذا وجد المصرف بأن هناك مخاطر تتعلق برغبة الزبون وقدرته على التسديد فإن أي ضمانات يطلبها المصرف لن تكون بديلة أو قادرة على جعل ذلك الإئتمان ائتمانا بالمقياس المتعارف عليه.

وبعد الضمان الأفضل للمصرف هو ذلك الضمان الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسارة ولذلك يجب أن يراعى عند تحديد الضمان ما يأتي:

- عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال مدة الائتمان.
- تكون درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح المصرف بحيث يمكن استخدام هذه الضمانات لسداد قيمة الإئتمان عند عجز الزبون عن السداد وبذلك إدارة الإئتمان الأسبقية الأولى لتحصيل ديونها.
- تكون ملكية الزبون للضمان ملكية كاملة وليست محل نزاع.
- كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الإئتمان والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع.

5. الظروف الاقتصادية العامة:

تقوم إدارة الائتمان بدراسة عنصر أو معيار آخر يمكن أن يولد مخاطر ائتمانية وهو لا يخص شخصيته الزبون أو قدرته أو ملاءته المالية، إنما يتعلق بتأثير الظروف المحيطة بالنشاط الذي يمارسه الزبون طالب الائتمان سواء على الصعيد الخاص أو على المستوى الاقتصادي العام إذ يقوم المصرف بدراسة الظروف الخاصة لنشاط الزبون عند اتخاذ القرار الائتماني بالمنح من عدمه والمتمثلة بالبيئة القريبة من نشاط الزبون مثل الحصة السوقية المنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي

يقدمها الزبون، الداخلين والخارجين من وإلى سوق النشاط، الموردين والمستهلكين للنشاط سواء كان منتج سلعي أو منتج خدمي.

كما يأخذ المصرف بعين الإعتبار الظروف العامة المتمثلة بالبيئة الخارجية الأكبر لنشاط الزبون مثل الوضع الإقتصادي العام للبلد وحالة الركود أو الانتعاش التي يمر بها، والتأثيرات الإقليمية بل وحتى العالمية، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي يعمل نشاط الزبون في ظله والمتغيرات التي تنتجها العولمة المالية والمصرفية ودرجة توسع النشاط التجاري واستقرار أسعار الصرف وما إلى ذلك .

نخلص إلى أن الدراسية المتعمقة لمعايير أو عناصر (C'S5) مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع الزبون طالب الائتمان ومركزه الائتماني، إلا أن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية فهناك بعض الآراء تميل إلى التركيز على المعايير الثلاثة الأولى كما ينظر إلى الضمان على أنه أقل هذه المعايير أهمية إلى حين يرى البعض أن المصرف ينبغي أن لا ينظر في أي طلب ائتمان لا يغطى العنصرين أو المعيارين الأول والثاني. كما أنه من الطبيعي ألا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه الحد الأمثل لها فالضعف في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الآخر على أن تكون الدراسة التي أجريت لهذه المعايير الخمسة بشكل كامل ومتوازن.

ومن أشهر أشكال الدرجات تلك التي تعتمد على ثلاث من معايير(C'S5) هي الشخصية والقدرة ورأس المال.

إذ يمكن الحصول على 9 درجات للائتمان من ناحية المخاطرة عندما يتم دمجها مع بعضها وهي:

- الشخصية+القدرة+رأس المال= مخاطر ائتمانية منخفضة جدا.
- الشخصية + القدرة – رأس المال = مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة
- الشخصية + رأس المال + قدرة منخفضة = مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة

- قدرة + رأس المال – شخصية ضعيفة = مخاطر ائتمانية متوسطة
- قدرة + رأس المال – الشخصية = مخاطر ائتمانية عالية
- الشخصية + رأس المال – القدرة = مخاطر ائتمانية عالية
- الشخصية – رأس المال – القدرة = مخاطر ائتمانية عالية جدا
- رأس المال – الشخصية – القدرة = مخاطر ائتمانية عالية جدا
- القدرة – الشخصية – رأس المال = عميل مخادع

وعلى وفق هذه الدرجات تتمكن إدارة الإئتمان أن تحدد فيما إذا كانت هذه الدرجات متوفرة عند الزبون أم لا وعلى ضوء ذلك يمكن اتخاذ القرار المناسب في منح الإئتمان أو رفضه.

المطلب الثاني: نموذج التحليل الإئتماني (P's5)

قبل البدء بتوضيح عناصر هذا النموذج نود الإشارة إلى أن هناك تشابه وتداخل في المفاهيم بين هذا النموذج والنموذج السابق وهما لا يشتركان فقط بالهدف أي بتقدير درجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها الإئتمان المرجح منحه للزبون حسب، وإنما تتشابه في تحليل العناصر إلى حد كبير وبالتالي فقد يجد البعض أن نموذج **(5P's)** يمكن أن يكون بديلا لنموذج **(5c's)** ، في حين يرى آخرون أن استخدام النموذجين معا يبعث الاطمئنان لدى إدارة المصرف عند منحها الائتمان .

إذ أن هذين النموذجين وأية نماذج أخرى إنما تحاول تحقيق عنصر الأمان من خلال الحساب الدقيق لدرجة وحجم المخاطر المختلفة. التي يشملها اتخاذ قرار منح الائتمان للوصول إلى القناعة الكاملة بأن طالب الائتمان لديه الرغبة والقدرة على الوفاء بالتزاماته الائتمانية والتسديد وفق البرنامج المتفق عليه مع المصرف بما يؤمن عنصر السيولة الذاتية لدى المصرف.

على العموم فإن نموذج **(5P's)** يعمل هو الآخر على دراسة وتحليل جانبين لدى طالب الائتمان الأول يتعلق به شخصيا و البيئة الداخلية التي يزاول فيها نشاطه، والجانب

الآخر يخص البيئة الخارجية الخاصة والعامة التي تحيط بنشاطه وفيما يأتي توضيح المعايير أو عناصر هذا النموذج:[59]

1. الزبون:

تولى إدارة الإئتمان مقابلة الزبون الراغب في الحصول على التسهيلات بهدف تقييم الوضع الائتماني والتعرف عن كتب على أسلوب تفكيره وتصوراته عن توظيف الأموال التي سيمنحها له المصرف كذلك الوقوف على السيرة الذاتية وتاريخه المالي والإداري والأعمال أو الأنشطة السابقة التي تولى إدارتها ومدى نجاحه في ذلك وتكوين سجل ائتماني يساعد في رسم الخط الائتماني المستقبلي له، فضلا عن خلق الانطباع عن درجة الرغبة التي يمتلكها هذا الزبون في تسديد الإئتمان الممنوح له.

وتمتد الدراسة من قبل الباحث الإئتماني أو إدارة الائتمان لتشمل البيانات والمعلومات عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والاتجاهات السلوكية لطلاب الإئتمان وموافقة في التعامل مع الأطراف المختلفة ومنها المصارف الأخرى. إذن فان اتخاذ القرار الائتماني السليم وفق هذا العنصر أو المعيار إنما يتمحور حول شخصية الزبون وقيمه ومعتقداته واتجاهاته ومجمل سلوكياته.

2. الغرض من القرض:

من المعروف أن لكل مصرف سياسة ائتمانية يسترشد بها وهي تؤطر قراراته الائتمانية ويتم الالتزام بتلك السياسة من قبل جميع الأطراف المتعاملة. فإذا وجد المصرف من خلال دراسة طلب الزبون وبياناته ومقابلته أنه موضع ثقة للحصول على الائتمان إلا أن الغرض من الائتمان الذي يطلبه يتعارض مع سياسة المصرف في القديم التسهيلات الائتمانية والمصرف يتوقف أنذاك عن الاستمرار بترويج الملف الائتماني، أو على العكس

[59] سمية بن عمر، إدارة مخاطر القروض باستعمال scoring، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، ولاية ورقلة، 2015، ص 10.

قد يكون العرض من الائتمان ضمن الائتمانات التي يشجع عليها المصرف وبالتالي فإن المصرف قد يتغاضى عن بعض الثغرات البسيطة في المعايير الأخرى فهذا المعيار يشكل مفصلا مهما في اتخاذ القرار الائتماني بالقبول أو الرفض.

3. القدرة على السداد:

يعكس هذا العنصر قدرة أو امكانية الزبون على تسديد الدفعات المتفق عليها مع المصرف لقيمة الإئتمان، وبالتالي الوفاء بالتزامه وفق برنامج السداد المحدد، وبالطبع فإن المصرف يقوم بالدراسة وتحليل الإيرادات والنفقات والقوائم المالية ومعرفة المركز المالي للزبون مع التأكيد على تقدير التدفقات النقدية ومدى ثباتها أو تغيرها وتأثير ذلك على الدفعات الخاصة بالإئتمان الممنوح للزبون.

ومن المسلم به أن عدم دراسة هذا المعيار أو العنصر بكل دقيق من قبل إدارة الإئتمان سيقود إلى خلق إئتمان متعثر وقد يتحول إلى إئتمان هالك نتيجة لسوء تقدير التدفقات النقدية لنشاط الزبون واحتمال مواجهة الأزمات المالية أو العسر المالي وعدم قدرته الإدارية أو الفنية في إدارة الأزمة.

4. الحماية:

كما تمت الإشارة سابقا إلى أن استكمال عملية التحليل الإئتماني تتطلب وجود حماية الائتمان المقدم للزبون يكون كضمان بديل عن قيمة الائتمان في حالة عدم استطاعة الزبون لأي سبب كان من الإيفاء بالتزاماته تجاه المصرف.

وبالتأكيد فإن قيمة الضمان تكون أكبر من قيمة الائتمان، كما أن الضمان ذاته ينبغي أن يتمتع بمواصفات عديدة منها أن يكون قبلا للتحويل إلى نقد بأسرع وقت وبأقل كلفة ممكنة، ونجدد القول هنا أن الضمان الذي تطلبه إدارة المصرف، في الحقيقة هو حماية للائتمان الممنوح وليس بديلا عنه.

5. التصور المستقبلي:

لا تقتصر الدراسة والتحليل بهدف اتخاذ القرار الائتماني على الزبون حصرا وإنما يمتد ليطال البيئة التي يمارس الزبون فيها نشاطه وذلك كون البيئة الداخلية تؤثر وتتأثر بالبيئة الخارجية بدلالة تأثر نشاط الزبون بالتقلبات الاقتصادية و السياسة المالية والنقدية (تتكون السياسة النقدية من سياسات فرعية هي سياسة الائتمان وسياسة سعر الصرف وسياسة الإصدار النقدي) وهذا يدفع إدارة الائتمان في المصرف إلى تكوين نظرة أو وضع تصور تقديري عن مستقبل نشاط طالب الائتمان لا سيما إذا كان الائتمان متوسط أو طويل الأجل لا ترتفع معه درجة المخاطرة . وهذا المعيار أو العنصر سيساهم أو يساعد المصرف على رسم صورة الائتمان المستقبلية.

المطلب الثالث: نموذج التحليل الإئتماني (PRISM)

يهدف هذا النموذج إلى التركيز على تقييم المخاطر الإئتمانية ومحاولة التنبؤ بوضع الزبون المالي وافتراضات النشاط المستقبلي الذي يزاوله وتحديات الإدارة في محاولة لتحديد الفرص والتهديدات التي تواجه طالب الائتمان مع تشخيص مواطن القوة والضعف للعناصر المكونة لهذا النموذج والمتمثلة بالحروف الأولى لتلك العناصر (P.R.I.S.M) كالآتي[60]:

1. التصور والتوقع:

يدور التوقع الرئيسي للمصرف حول تقدير درجة المخاطر التي يمكن أن تواجه الائتمان في حالة موافقة إدارة المصرف ومدى تلائم أو تناسب العائد المنتظر تحقيقه من الإئتمان الممنوح بالمقارنة مع درجة المخاطرة، وبالتالي فإن تحليل هذا العنصر يحتاج إلى مجموعة من البيانات والمعلومات لبناء نموذج للتنبؤ لا سيما مع تلك الائتمانات طويلة الأجل.

[60] حسين ذيب، مرجع سبق ذكره، ص 68-70.

ويتطلب الأمر دراسة إستراتيجية، نموذج الأعمال، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة، مخاطر التأمين، مدى توازن العائد الذي يحققه الزبون والذي يمكن أن يغطي تلك المخاطر.

2. الدفع والسداد:

لا يختلف كثيرا هذا العنصر في مضمونه عن العناصر المشابهة له في النموذجين السابقين فهذا العنصر يخص تعرف إدارة الائتمان على قدرة الزبون المالية على تسديد الائتمان الممنوح وفق المدة المتفق عليها وذلك من خلال تحديد التدفقات النقدية ومدى إمكانية الموارد المالية الذاتية من تغطية احتياجات الزبون ودعم مصادر التمويل الخارجية، بعبارة أخرى تحديد مصادر التمويل الداخلية والخارجية والتي تدين إمكانية الزبون في سداد الائتمان الممنوح له.

3. النية أو الغرض:

ويساعد هذا العنصر إدارة الائتمان على اتخاذ القرار السليم وذلك من خلال معرفة نية طالب الإئتمان في توجيه الائتمان الممنوح له وتحديد الغرض ومدى إنسجام تلك النية أو ذلك الغرض مع توجهات المصرف مما يؤمن المصرف عامل الإطمئنان على أن قراره بالإتجاه الصحيح.

4. الضمانات أو الحماية:

يبقى المصرف المانح للائتمان حريصا على استرداد أمواله سواء بالحالة الطبيعية أو في حالة عدم قيام الزبون بالسداد لأي سبب كان، ويراعى المصرف لي يوثق أو يضمن إئتمانه بأي شكل براء مناسبا وغالبا ما يكون الضمان أو الحماية عينيا ولا يشكل عبئا على إدارة الإئتمان في التصرف به في حالة عدم وفاء الزبون بالتزاماته.

5. الإدارة:

الإدارة بمعناها العام في العلم والفن في توظيف الموارد المادية والبشرية لتحقيق أهداف المنظمة أو المشروع ويدرس المصرف مدى نجاح الزبون طالب الائتمان في إدارة أعماله إذ يركز على عناصر النظام الأساسية المشروع والمتمثلة بالمدخلات والعمليات والمخرجات إذ يشمل التحليل المدخلات من الإمكانات المادية والمالية والبشرية والمعلوماتية ومدى فاعلية العمليات التقنية والمعنوية وسلامة القرارات المتخذة في تحويل المدخلات إلى مخرجات أو منتجات سواء كانت سلع أو خدمات فضلا عن دراسة أفاق تطور النشاط و نموه وتوسعه وتأثير كل ذلك على سلامة الإئتمان الممنوح.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسة في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح وعوائد أعلى إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

حيث أن المخاطر المصرفية جزء لا يتجزأ من النشاط المصرفي، خاصة مع التطور التكنولوجي، وارتفاع حدة المنافسة وزيادة حجم المعاملات المصرفية إضافة إلى الحاجة للبنوك ذات الأحجام الكبيرة، أصبحت البنوك اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تداولت درجة تطوراتها من بنك إلى آخر.

الفصل الثالث:

مردودية القروض الفلاحية دراسة حالة

تمهيد:

في إطار توطيد التكامل بين النظري والتطبيقي وباعتبار أن التنسيق بين المعلومات يعد من الأولويات سنقوم بدراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المدية يعد من أهم البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي من خلال نشاطاته الأساسية والتي من بينها منح القروض وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أهم أهدافه والمهام الموكلة إليه، كما سنعرج إلى تعريف المردودية وأهم مقاييسها ومشاكلها داخل البنك.

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أكبر البنوك التجارية يسعى إلى تطوير القطاع الفلاحي كما له هيكل تنظيمي خاص به يعمل على القيام بمهامه بغية تحقيق أهدافه.

المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

شهد النظام البنكي الجزائري عدة تطورات عبر العديد من المراحل نتج عنها قيام بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر أحد أكبر البنوك التجارية المعتمدة في الجزائر.

أولا: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك عمومي تجاري ومالي ووطني أنشأ بتاريخ 17 جمادى الأول 1402 الموافق ل 1982/03/13 وفقا للموسم 82:106.

مهمته تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، تكون في بداية مشواره من 140 وكالة متنازل عنها من البنك الوطني الجزائري.

ونظرا للتغيرات التي شهدتها السياسة الإقتصادية للدولة والإصلاحات المختلفة التي مست القطاع البنكي، فقد تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى مؤسسة عمومية إقتصادية في شكل شركة ذات أسهم بمقتضى القانون المؤرخ في:1988/01/01 المتضمن إجراء التوجيه للمؤسسات الاقتصادية العمومية، برأس مال قدره 2.200.000.000.

يقسم رأس المال إلى 4اجزاء 20% ، سلع تجهيزية،35% صناعة وزراعة غذائية، 35 % صناعة متنوعة،10% خدمات متنوعة بموجب قانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض، عمل البنك على توسيع نشاطه في المجال المالي يقدر رأس ماله حاليا 3.300.000.000.

ثانيا: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أنشأت وكالة المدية بموجب مرسوم رئاسي على مستوى المدية، كونها وكالة رئيسية للفرع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتتفرع من الوكالة إلى وكالة محلية أخرى تبلاط، بني سليمان، قصر البخاري، البرواقية، العمارية، السواقي، عين بوسيف، وتقوم بمنح نوعين من القروض متوسطة وقصيرة الأجل.

ثالثا : مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أ_ أهدافه:

يسعى البنك إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تكمن في:

- الرفع من نسبة مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الإقتصادية.
- ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية والفلاحة الصناعية وضمان التمويل حسب القوانين.
- إحترام القوانين المطبقة على مستوى التسيير و المالية والمحاسبة.
- تحسين العلاقات مع الزبائن بالاقتراب منهم عن طريق فتح وكالات جديدة في مختلف المناطق خاصة المعزولة منها.
- تحسين العلاقات مع العملاء.
- تحسين نوعية الخدمات.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل البنكي قصد تحقيق مردودية أكبر.
- فتح المزيد من الوكالات على المستوى الوطني سعيا لكسب مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز البنكي الجزائري.
- تنمية القطاع الفلاحي وتنظيمه وتطويره وتعميم تكنولوجيا الإعلام الآلي.

بغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي.

ب_ مهامه:

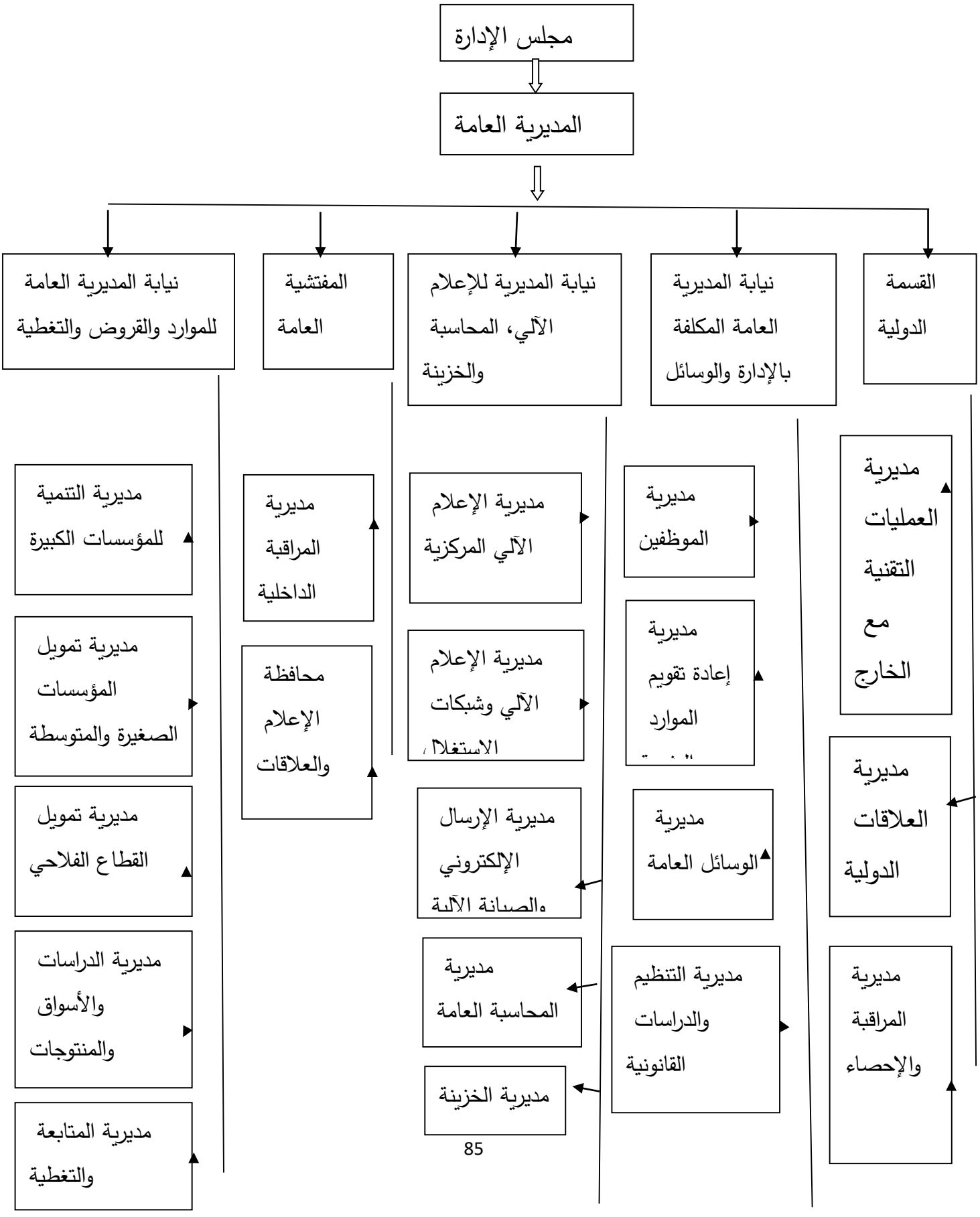
تتجسد المهام التي يقوم بها البنك فيما يلي:

- ✓ تمويل المشاريع الزراعية المختلفة.
- ✓ تلقي الودائع الفورية والمؤجلة سواء من أشخاص طبيعيين أو معنويين.
- ✓ يساهم في تطبيق المخططات الفلاحية.
- ✓ القيام بمنح القروض و التسبيقات على السندات العمومية والقروض قصيرة، ومتوسطة وطويلة الأجل لأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.
- ✓ قبول كل الأوراق التجارية المتمثلة في الأدوات والأوراق المالية المصدرة من طرف الخزينة العمومية، وبصفة عامة كل إلتزام ذو مدة محدودة قابل للتحويل بأمر ناجم عن العمليات الصناعية، الزراعية والتجارية.
- ✓ تمويل عمليات التجارة في حدود الإمكانيات.
- ✓ منح الإئتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا، مع المساهمة في الرقابة على الإنتاج الزراعي.

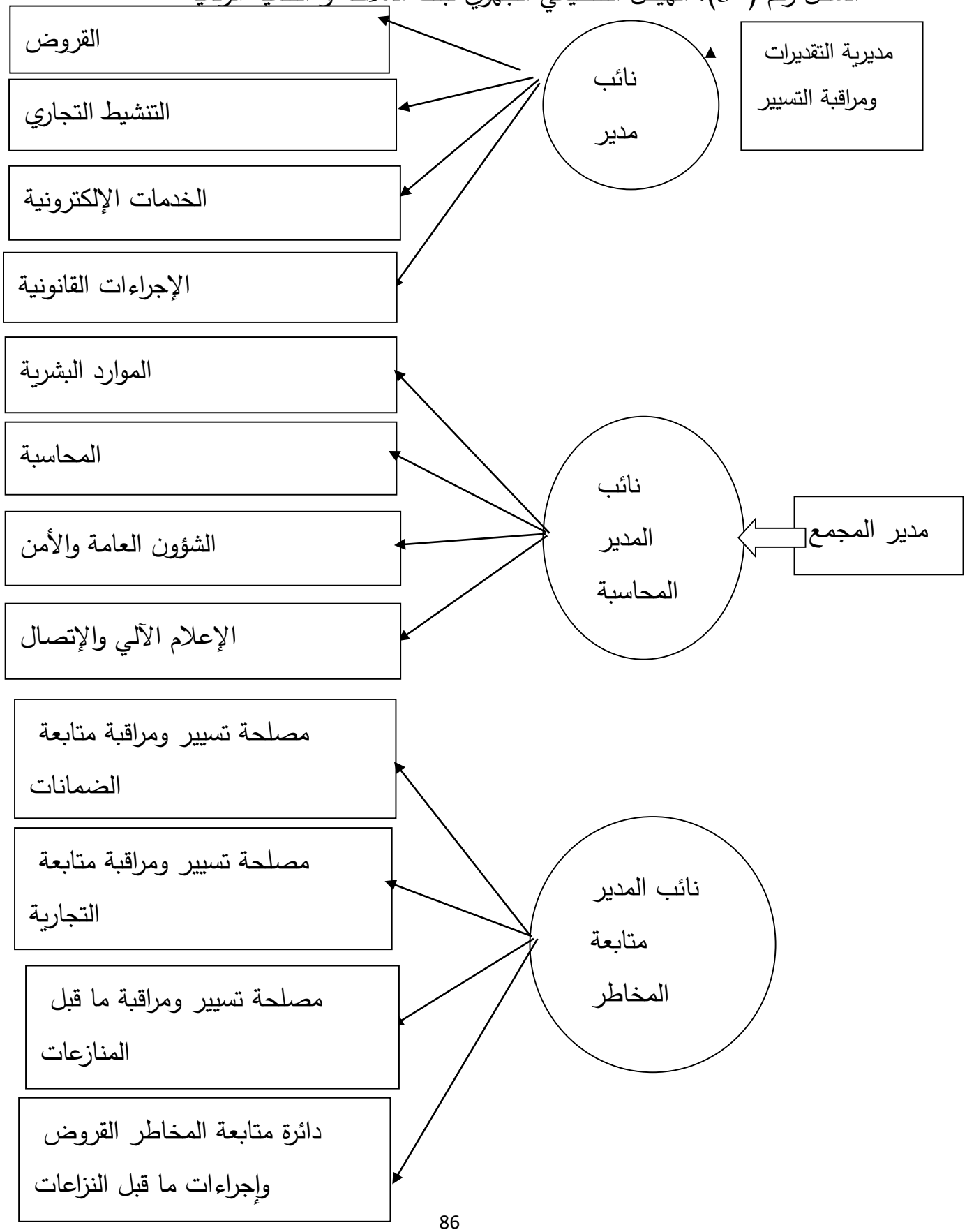
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

اتخذت الوكالة الرئيسية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للمدية هيكلاً تنظيميا يتماشى مع التطورات الحاصلة و الموضح في الوثيقة (2) (3).

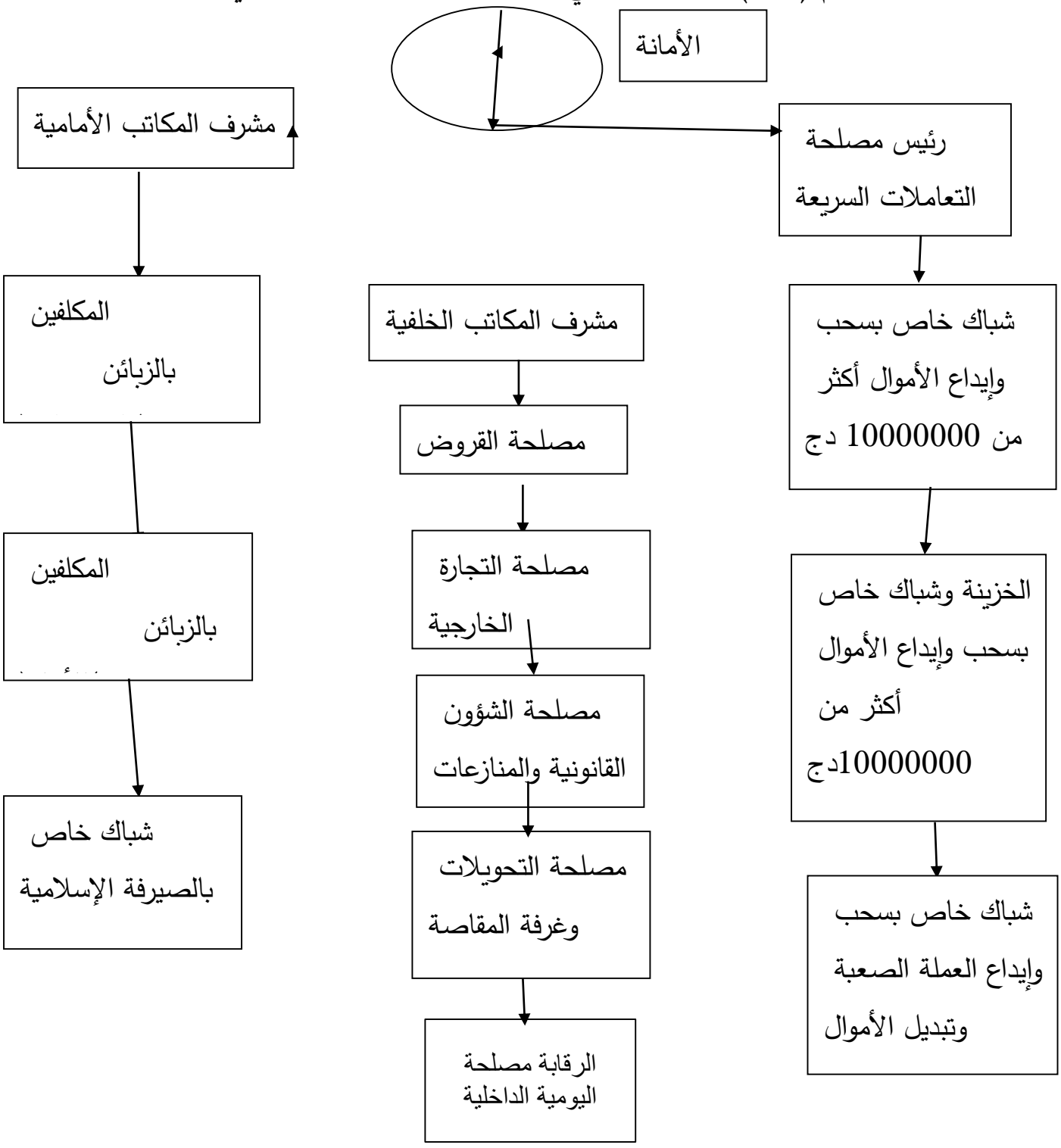
الشكل رقم (1-3): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة.



الشكل رقم (-3): الهيكل التنظيمي الجهوي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية



الشكل رقم (3-3):الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية



المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها بنك البدر لمنافسة باقي البنوك.

إن من أهم الخدمات التي تميز بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن باقي البنوك وتكسبه الميزة التنافسية وتجعله في مقدمة البنوك وأكثر البنوك من حيث عدد الزبائن والمتعاملين في كونه يقدم عدة قروض بدون فوائد ومن أهم هذه القروض نجد:

أولا _ القرض الإيجاري:

يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية، أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة المؤسسة معتمدة على الإيجار إمكانية التنازل عنها في الفترة المتعاقد عليها ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها ثمن الإيجار.

ومن خصائص القرض الإيجاري نذكر ما يلي:

إن المؤسسة المستفيدة من هذا النوع من التمويل التي تسمى المؤسسة المستأجرة غير مطالبة بإنفاق المبلغ الكلي للإستثمار مرة واحدة، وإنما تقوم بالدفع على أقساط تسمى ثمن الإيجار، تتضمن هذه الأقساط جزء من ثمن شراء الأصل مضافا إليها التي تعود للمؤسسة المؤجرة ومصاريف الإستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله.

إن ملكية الأصل أو الإستثمار أثناء فترة العقد تعود إلى المؤسسة المؤجرة وليس للمؤسسة المستأجرة، وتستفيد هذه الأخيرة من حق الإستعمال فقط وتبعا لذلك تكون مساهمة المؤسسة المؤجرة قانونية ومالية، وبينما تكون مساهمة المؤسسة إدارية وإقتصادية.

في نهاية العقد تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاثة خيارات إما أن تطلب بتجديد عقد الإيجار وفق شروط يتفق مجددا تستفيد بالتالي بفترة أخرى من إستعمال هذا الأصل دون أن تكسب ملكية. إما أن تشتري نهائيا هذا الأصل للقيمة المتبقية المنصوص عليها في

العقد وفي هذه الحالة تنقل الملكية القانونية للأصل للمؤسسة المستأجرة إضافة إلى حق الإستعمال وهذا هو الخيار الأخير أن تمتنع عن تجديد العقد وأن تمتنع أيضا عن شراء الأصل وتنهي بذلك العلاقة القائمة بينهما وتقوم بإرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة. تقييم عملية القرض الإيجاري علاقة بين ثلاثة أطراف هي المؤسسة المؤجرة والمؤسسة المستأجرة بإختيار الأصل الذي ترغب فيه لدى المؤسسة الموردة، وتقوم المؤسسة المؤجرة بإجراءات شراء هذا الأصل من المؤسسة المورد ودفع ثمنه بالكامل، ثم تقديمه إلى المؤسسة المستأجرة على سبيل الإيجار طبعا.

ثانيا _ قرض التحدي.

هو قرض استثماري بالدرجة الأولى وهو قطعة أرض مجانا بالإضافة إلى قرض موجه أساسا إلى:[61]

1_ تمويل إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة وتجهيزها وعصرنتها.

2_ تعزيز قدرات إنتاج المستثمرات الموجودة.

3_ تعزيز قدرات الغير مثمنة بما فيه الكفاية.

يمنح هذا القرض بدون فوائد خلال السنوات الثلاث الأولى وفي حالة سداد هذا القرض في أجل ثلاث سنوات سيتم إعادة جدولة نسب الفوائد بحيث ابتداء من السنة الرابعة إلى غاية السنة الخامسة تصبح نسب الفوائد1% ترتفع هذه النسبة إلى 3% من السنة السادسة إلى السنة السابعة، بعد هذه الفترة يأخذ المستفيد على عاتقه نسبة الفائدة بكاملها.

[61] وثائق مقدمة من طرف بنك المدية.

كما أن هذا القرض لا يمنح إلى للمشاريع التي يوافق عليها الديوان الوطني الأراضي الفلاحية في إطار إستصلاح الأراضي الفلاحية ويجب على المستثمرين تقديم دفتر أعباء موافق عليه من طرف الديوان وعقد ملكية أو تنازل.

ثالثا _ القرض الرفيق:

هو قرض موسمي موجه للاستغلال، خاص بالفلاحين مدته سنة وبدون فائدة.

المبحث الثاني: مدخل إلى المردودية وأهم مقاييسها.

إن الغرض الأساسي للمؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها هو المحافظة على مكانتها في السوق وحتى يتسنى لها هذا يجب أن ترفع من مردوديتها أو المحافظة عليها إن كانت في وضعية مريحة، فالمردودية موضوع هام حيث من هذه الأخيرة تستطيع المؤسسة التحكم في قدرتها وفي السيطرة على الأمور الإنتاجية والاستغلال العقلاني لكافة مواردها البشرية والمالية والمادية.

المطلب الأول: تعريف المردودية اصطلاحاً.

اختلف المحللين الماليين والاقتصاديين حول التعريف الشامل للمردودية، ولكن اتفقوا على أن المردودية هي العلاقة التي توجد بين النتيجة المحققة والوسائل المستعملة في تحقيقها.

وانطلاقا من التعاريف السابقة يمكن إعطاء مفهوم علمي ودقيق للمردودية بعيدا عن تضارب آراء الاقتصاديين والماليين.

فالمردودية تقيس مدى تحقيق مشروع المشتريات المتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة كما أنها تعبر عن حصيلة النتائج السياسية والقرارات التي اتخذها المشروع فيما يخص السيولة والوضع المالي.[62]

وتعالج كذلك النشاط المالي خلال فترة زمنية محددة، وتهتم بربحية المؤسسة ويمكن حساب معدل المردودية وفق العلاقة التالية:

[62] بن شريف محمد أمين، أهمية المحاسبة المالية في تحسين المردودية، مذكرة ماستر، المركز الجامعي يحي فارس المدية، 2003، ص 22 .

معدل المردودية = الربح/ رأس المال.100

إلا أن يجب معرفة أي نوع من أنواع المردودية فعند مقارنة ربح الأموال الخاصة نحصل على المردودية تجارة وعند مقارنة أصول المؤسسة مع الربح فهذا يبين المردودية الإقتصادية أما المردودية الإجتماعية والسياسية أهداف عامة للمؤسسة بغرض امتصاص البطالة كما يجب أن نفرق بين المردودية والربحية فالمردودية هي العلاقة بين النتائج المتحصل عليها والإمكانية المستخدمة سواء كانت مادية أو بشرية ومالية أما الربحية فالها علاقة مباشرة بالسعر حيث أنها الفرق بين سعر البيع وسعر التكلفة.[63]

ومن خلال ذلك يتضح لنا مدى تطور مفهوم المردودية الذي كان في الأول يرتبط بإستغلال الأرض ليشمل ذلك كل العمليات المالية داخل المؤسسة كما يمكننا القول أن المردودية عبارة عن الربح المحصل عليه بعد كل عملية بيع أو إنتاج أو تبادل ويعد ذلك طرح النفقات والتكاليف شريطة أن تكون الإمكانيات ضرورية مثل الأموال وتوفير القوى البشرية.[64]

المطلب الثاني: أهم مقاييس المردودية.

تهتم بدراسة تفصيلية ومعمقة لمقياس المردودية على مستويات النتيجة والعلاقة التسلسلية التي تربط كل عنصر بأخر مقاييس المردودية على مستويات النتيجة.

أولا _ الهامش الإجمالي: يعني الفرق بين مبيعات البضاعة وتكاليف شرائها حيث يكون البيع لهذه المواد والبضاعة على حالتها أي بدون إجراء أي تعبر عليها ويكون الهامش

[63] Jacques margerin– gestion budgétaire–Edition courroux.

[64] فاطمة بن ربعة، حادة بالمسام، أثر التكوين على المردودية، المؤسسة الإقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة البليدة، 2004، ص 48 .

الإجمالي في المؤسسة التجارية أو القسم التجاري في حالة ما إذا كانت المؤسسة مزدوجة النشاط.

ويتم تقييم المبيعات على أساس سعر بيع البضاعة بعد طرح التخفيضات التي قد تمنح إلى الزبائن وكما الحال كذلك عند تقييم تكلفة البضاعة المباعة فإنها تحسب بمجموع ثمن شراء البضاعة وكذلك مضاف إليها المصاريف المتعلقة بها وهذا في حالة إستعمال الجرد المستمر.

إذا الهامش الإجمالي ذو أهمية بالنسبة للمؤسسة التجارية في حالة دورة النشاط العادية حيث يجبر عن تسييرها أي عن المصدر الحقيقي لإرباحها.

كما أنه يستعمل في قياس درجة مردودية المؤسسة التجارية ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى.[65] بنفس النشاط ومن قطاعات أخرى وذلك بالنظر إلى النسب النموذجية المحددة ومن هذه النسب:

الهامش الإجمالي/مبيعات البضاعة، الهامش الإجمالي/ تكلفة البضاعة المستهلكة

إن تغير الهامش الإجمالي من دورة استغلالية إلى أخرى يرجع على أسباب وهي عند إرتفاع سعر بيع الوحدة الصافية أو سواء إنخفاض في سعر تكلفة البضاعة المباعة أو كلاهما في نفس الوقت.

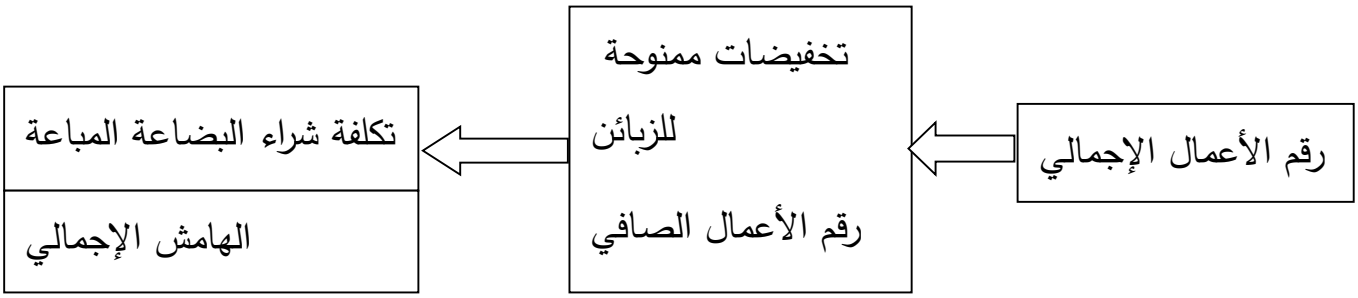
ومن بين فوائد حساب الهامش الإجمالي في التسيير هو أن يسمح بقياس ومراقبة القدرة التجارية للمؤسسة لذا فعند حدوث أي تغيير في الهامش الإجمالي يجب أن نبحث

[65] ناصر داي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، ج1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1990، ص 75.

عن المسؤولية قد تعود إلى سياسة الشراء الغير جيدة كما أنه يستعمل كأساس للتقديرات.[66]

ويمكن تمثيل الهامش الإجمالي بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (4-3): التمثيل البياني للهامش الإجمالي.



ومن خلال هذا التمثيل البياني للهامش الإجمالي نلاحظ أن هذا الأخير يتعلق بطريقة تقسيم المخزونات المباعة وعلى هذا الأساس تحدد تكلفة السلع المباعة وبالتالي الهامش الإجمالي.

لذا يجب على المسير أو مديرين المؤسسات الاقتصادية أن يتحققوا من إستمرارية طرق التقييم واختيار أحسنها.

ثانيا القيمة المضافة: تعني الفرق بين الإنتاج من جهة والاستخدامات الوسيطة من السلع والخدمات المتحصل عليها من الغير والمستعملة من هذا الإنتاج من جهة ثانية وحسب المخطط الوطني للمحاسبة فإن القيمة المضافة في الوحدات التجارية تعبر عن الفرق بين

[66] ناصر داي عدون، نفس المرجع سابق، ص 76.

الهامش الإجمالي واللوازم والخدمات المستهلكة، إما في الوحدات الإنتاجية فتساوي إلى الفرق بين الإنتاج المخزون وإنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة.[67]

وتعني كذلك الثروة الإضافية المنشأة في المؤسسة إستعمال خدمات وموارد للغير، بالإضافة على وسائلها الخاصة وتحسب كما يلي:

القيمة المضافة _ قيمة الإنتاج

أي مستلزمات الإنتاج من السلع والخدمات ويكمن دور القيمة المضافة في مساهمتها في النهوض بالاقتصاد الوطني –الدخل الوطني، وكذلك مقياس لحجم ودرجة التكامل العمودي أو الداخلي للمؤسسة و كمقياس لتطوير قدرة المؤسسة وذلك باستعمال النسب التالية:[68]

القيمة المضافة/ إنتاج السنوات المتتالية

ثالثا: نتيجة الإستغلال: وهي تعبر عن نتيجة الإستغلال العادية لدورة معينة وتتمثل في الفرق بين مصاريف المؤسسة والنواتج، وتخص العناصر المرتبطة بالإنتاج والاستغلال وهي نتيجة تظهر في جدول حسابات النتائج.[69]

ويعبر عنها بالمعنى الحقيقي لمصلحة الأعمال التي تنجزها المؤسسة خلال فترة النشاط العادية وتأخذ كل الإجراءات اللازمة لتفادي الوقوع في أي إنحراف، وهذا إذا توفر

---

[67] ناصر داي عدون، مرجع سابق ذكره، ص78.

[68] بن شريف محمد الأمين، أهمية المحاسبة التحليلية في تحسين المردودية، مذكرة ماستر بالمركز الجامعي يحي فارس المدية، 2003، ص 26.

[69] فتيحة شابي وآخرون، التدقيق المحاسبي وآثاره على مردودية المؤسسة، المركز الجامعي يحي فارس، 2005، ص 39.

عنصر الاستقلالية التامة في الوسائل المؤدية إلى تحقيق الهدف المنشودة وخاصة الأهداف التسويقية والمتمثلة في سياسة تعبير الأسعار وهو أهم مشكل تعاني منه معظم المؤسسات الوطنية في أسعار السلع والبضائع الضرورية والتي تحدد من طرف الحكومة وذلك بمراعاة دخل المواطنين ودراستها.

وهكذا فإن المؤسسات والفروع التابعة لها التي تعمل بمثل هذه السلع قد تحقق خسارة في نتيجة الاستغلال وهذا راجع لأن إيراداتها لا تغطي تكاليفها ونتيجة خسارة مثل هذه المؤسسات ترجع لأسباب سياسية واجتماعية معينة ولم تكن هذه الأخيرة قادرة على مواكبة التطور التقني.[70]

رابعا _ النتيجة الصافية: تعتبر هذه النتيجة مؤشر هام لمقياس مردودية الأموال الخاصة المستعملة في المؤسسة، وكذا لحساب مردودية الأصول الثابتة وهي النتيجة التي تظهر بعد خصم الضرائب على أرباح الشركات.[71]

خامسا _ مقاييس أخرى للمردودية.

أ_ التدفق النقدي: إن إعتبار النتيجة وحدها مصدر لتمويل المؤسسة ذاتيا أو مقياس للمردودية لا يمكن أن يكون كاملا وصحيحا نظرا لأن المؤسسة تستعمل الإهتلاكات وهذه الأخيرة تأثر على تحديد النتيجة النهائية للمؤسسة التي تعبر عن إيراداتها.

وينقسم الفائض النقدي إلى قسمين:

الفائض النقدي الإجمالي + الإهتلاكات + المؤونات

[70] ناصر داي عدون، مرجع سبق ذكره، ص83.

[71] فتيحة شابي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 47.

الفائض النقدي الصافي _ النتيجة الصافية + الإهتلاكات + المؤونات

ب_ التمويل الذاتي: يعني إمكانية المؤسسة من تمويل نفسها، وذلك من خلال نشاطها، وهذا بالحصول على نتيجة الدورة مضافا إليها عنصران هامان داخل المؤسسة وهما الإهتلاكات والمؤونات وقبل الوصول إلى قدرة التمويل الذاتي تمر على مايسمى بالفائض النقدي الذي سبق التطرق إليه.

التمويل الذاتي _ التدفق النقدي الصافي _ الأرباح الموزعة، ويمكن تقييم التمويل الذاتي على أنه مجموع المواد المالية الموجودة تحت تصرف المؤسسة لغرض تطوير نشاطها والإستقلالية في التمويل الخارجي، ويستعمل التمويل الذاتي في المجالات التالية:

- إمكانية دفع السندات والأسهم.

- إمكانية تمويل الاستثمارات وبالتالي يأخذ بعين الإعتبار بالبرامج الاستثمارية للمؤسسة.

- إمكانية تعديل أو تصحيح عدم كفاءة رأس المال العامل الصافي أي تحقيق شروط التوازن الدائم.

ج_ النتيجة المالية: لقياس مردودية المؤسسة يمكن مقارنة النتيجة المتحصل عليها في نهاية السنة بالإمكانيات المتوفرة ويعبر عنها بالنسب التالية:

ن1= النتيجة الصافية/ مجموع الأصول.

تقيس هذه النسبة مردودية رؤوس الأموال المستعملة في الاستغلال أو مردودية النشاط تدل هذه النسبة على درجة المديونية وتعطى بالعلاقة التالية:

مجموع الأصول= 1+ الديون/ الأموال الخاصة

والعلاقة الأخيرة نحصل عليها عن طريق تطبيق العلاقة التالية:

الأموال الخاصة/ مجموع الأصول + الديون= 1

مجموع الأصول/ الأموال الخاصة= مجموع الديون على الأموال الخاصة+1.[72]

ومنه نستخلص أن مردودية الأموال الخاصة ترتبط بمردودية الاستغلال وبدرجة الاستدانة وفي ظل دراسة المردودية على أساس المعطيات المحاسبية يطلع لنا عدة مشاكل من ناحية القيمة الحقيقية للمبالغ النقدية وكذلك التضخم في المردودية وفق العلاقة التالية:

النتيجة الصافية/ إجمالي الأصول

فالنتيجة مقيمة بأسعار مالية عكس الأصول المقيمة بمبالغ ذات قدرة شرائية تختلف عن القدرة الشرائية للمبالغ المكونة للنتيجة الصافية.

المطلب الثالث: متطلبات المردودية.

تكمن متطلبات المردودية في المراقبة وهي عملية عامة تقوم بمعالجة الانحرافات بسرعة في وقت زمني قصير وكذلك قياس المردودية لمراقبة المردودية.

أ_ مراقبة المردودية: إن مراقبة المردودية عملية جد هامة بالنسبة للمؤسسة حيث تتمكن من خلالها من تصحيح الانحرافات بسرعة وفي وقت قصير وهذه المراقبة تستلزم إجراءات منها:[73]

[72] Visa voma tome << pratique de gestion>> :édition betc, 1991, page 79.

[73] بيار كولاس، مرجع سبق ذكره، ص256.

1_ وضع تقديرات مفصلة في النتائج المالية والاقتصادية في إمكانية حدود المؤسسة.

2_ تحديد فوري للانحرافات وهذا مقارنة بالنتائج المحققة بالنتائج المقدرة وتحليل مصادر الخلل وأسبابه سواء كانت داخلية أو خارجية.

3_ اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تنقص من حدة هذه الانحرافات بحيث تكون هذه الإجراءات مدروسة ومناقشة من أجل الاقتراب إلى مسار الأهداف الموضوعة، أو تحديد أهداف أخرى ومراقبة المردودية عملية مستمرة تكون على أساس الوثائق والمعلومات المحاسبية ولا تقع هذه العملية كليا على المسؤول المالي بل يتحمل مراقب التسيير الجزء الأول من المردودية فقد يتعد اهتمامه إليها أي المردودية المالية والإقتصادية وذلك باستخدام التقنيات النقدية.

–نظام نقدي للمعلوماتية كوضع للميزانية التقديرية.

_ مصلحة الدراسات الاقتصادية.

_ تحليل النتائج عن طريق المحاسبة التحليلية.

وهنا يمكن القول أن المراقبة للمردودية تقع على عاتق المسؤول المالي بالدرجة الأولى وكذا مراقب التسيير فهما مطالبان بالتجاوز مع الأهداف للمؤسسة وذلك باتخاذ تدابير فعالة وتوفير كل المعلومات والبيانات التي من شأنها أن تساعد جاعل مراقبة المردودية بأحسن وجه وتمكن من الحفاظ على نتائج المؤسسة.[74]

[74] أمين بن شريف، مرجع سبق ذكره، ص 25.

يمكن للمؤسسة تصحيح الانحرافات الناجمة عن الفرق بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة في وقت وجيز إلا بواسطة مراقبة المردودية ولكي تقوم بعملية الرقابة على أحسن وجه لابد من إتباع الإجراءات التالية:

1_ إجراء التنبؤات المفصلة والمدققة في النتائج المالية والإقتصادية.

2_ تحليل فوري للانحرافات الناجمة عن مقارنة النتائج الفعالة بالنتائج المتوقعة والتي لم يتم تقديرها.

3_ إتخاذ إجراءات والتي من شأنها التقليص من حدة الانحرافات والمتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية والمالية.

ومن الملاحظ في المؤسسة تقع المراقبة للمردودية بالدرجة الأولى على عاتق المسؤول المالي لهذه المؤسسة وكذا مراقب التسيير داخل المؤسسة.

إن المردودية تكون دائما للمؤسسة الخاصة بإحدى الأهداف الموكلة لمسؤول المالي حيث أن هذا الأخير مستند إليه مهمة التجارب مع متطلبات المساهمين هذا من جهة ومن جهة ثانية مراقبة المردودية لتنفذ فيما بعد على أساس إمداد لكافة البيانات والمعلومات والمستندات والوثائق المحاسبية التي يحتاج إليها المحاسب المالي.[75]

وذلك قصد مهامه ومنه يتضح إن المحاسب المالي لا يتحمل كليا مراقبة المردودية على وجه محدد بصفة عامة و مراقب التسيير لا يهتم فقط بالمردودية المالية بل يأخذ بالإهتمام بالمردودية الإقتصادية للمؤسسة وهذا الأخير يستعمل عادة لتقنيات الإنتاج للمسؤول المالي ومن بين هذه التقنيات نذكر ما يلي:

[75] بيار كولاس، مرجع سبق ذكره، ص14.

_ المحاسبة التحليلية.

_ مصلحة الدراسات الاقتصادية.

وبصفة عامة هذا ما يمكنه من ضبط مراقبة المردودية بصفة مستمرة أي مسؤولية الملفات على كاهل كل من المراقب المالي ومراقب التسيير حيث يجب أن تكون خالية من الغموض في الميدان العملي مما يتضح أن هذه التفرقة بعيدة عن التطبيق في بعض البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن المراقب المالي يقوم بمراقبة المردودية المتعلقة بالأموال الخاصة أما مراقب التسيير يهتم بالمراقبة المنتظمة بالمردودية من خلال دراسة الميزانية.

ب_ قياس المردودية:

من بين متطلبات المردودية قياسها حيث أن هذه الأخيرة تعتبر العنصر الثاني بعد مراقبة المردودية فإن قياس المردودية شيء مهم جدا لابد منه قصد اكتشاف ومعرفة نقاط الضعف ونقاط القوة وذلك لهدف تصحيح الانحرافات أي العجز والنهوض بالمردودية نحو الاتجاه السليم ومن جميع المؤسسات الوطنية نجد أن التسيير المالي ومراقبة التسيير يرتبطان ارتباطا وثيقا بالمحاسبة.

إن التحاليل وخاصة على مستوى دراسة المردودية المعينة في المرحلة الحالية تضم المحاسبة فرعين متكاملين هما:

_ المحاسبة العامة.

_ المحاسبة التحليلية.

يمكن إعطاء مفهوم أو تعريف لكل من المحاسبة العامة والتحليلية ومدى العلاقة التي تربط بينهما والمتكاملين على المنظور التسييري.

لذا نجد المحاسبة العامة (تهتم بنشاطات المؤسسة والعمليات الاقتصادية في شكل تدفقات بين المؤسسة ومختلف عملائها وكذا عملها في تسجيل تدفقات المؤسسة مع الأعوان الإقتصاديين الآخرين مقيمة بالوحدات النقدية).[76]

عكس المحاسبة التحليلية التي هي (تقنية لمعالجة البيانات المتحصل عليها من المحاسبة العامة ومصادر أخرى وتحليلها من أجل الوصول إلى نتائج يتخذ على ضوئها مسيرو المؤسسة القرارات المتعلقة بنشاطها وتسمح بدراسة ومراقبة المردودية وقياسها وتحديد فعالية تنظيم المؤسسة وكذا مراقبة المسؤوليات سواء كانت على مستوى التنفيذ أو الإدارة وهي أداة ضرورية لتسيير المؤسسات).[77]

ففي المنظور التسيري يسمح باعتبار عملية الجمع ومعالجة البيانات والمعلومات وتبويبها تبدأ بالمحاسبة العامة وتتابع في المحاسبة التحليلية لكن في العنصر سنسلط الضوء على النتائج المحسوبة أو التي يمكن حسابها في المحاسبة العامة إن النتائج الناشئة عنها وتحتوي على صنفين هما:

_ من جهة يقيسان نتائج المؤسسة بالنسبة للمرحلة المحاسبية.

_ ومن جهة أخرى يخصان مجموع نشاطات المؤسسة ومن خلال هذين الصفتين نستطيع معرفة في مرحلة معينة المردودية الإجمالية ومن أجل غاية المراقبة القياس

[76] Compt- analytique- outil de gestion aide décision gousset et margarine, page 26.

[77] ناصر داي عدون، المحاسبة التحليلية، دار البحث، ص97.

المطلوب للمردودية يجب أن يكمل بالقياس النسبي والتي تعبر عنه في صيغة معدلات والنسبة هي النتيجة مقسومة على مجموع الأصول وبالصيغة الرياضية كالتالي:[78]

النتيجة الصافية/ مجموع الأصول

إن هذه النسبة تقيس لنا مردودية رؤوس الأموال للمستثمر في المؤسسة أو بعبارة أخرى مردودية الإستغلال والتي تدرس عن طرق التحليل التقليدي أي تحليل التكاليف والحجم والربح والنسبة وهي:

مجموع الأصول/ الأموال الخاصة.[79]

وهذه النسبة تدل بصفة غير مباشرة على درجة استدانة المؤسسة ونستطيع كتابتها بشكل أخر.

إلى نسبة الديون على الأموال الخاصة زائد واحد وبشكل رياضي كالتالي:

مجموع الأصول/ الأموال الخاصة = الديون/ الأموال الخاصة+1

نلاحظ ظهور معدل الاستدانة، وبتحويل هذا المعدل تحصل على عملية آلية تسمى بتأثير الرافع، وأخيرا نستطيع القول بأنه هناك علاقة ربط بين مردودية الأموال الخاصة في المؤسسة ومردودية الاستغلال وكذلك لدرجة الاستدانة.[80]

[78] بيار كولاس، مرجع سبق ذكره، ص14.

[79] بيار كولاس، مرجع سبق ذكره، ص14.

[80] بيار كولاس، مرجع سبق ذكره، ص15.

المبحث الثالث: مشاكل المردودية داخل البنك.

تعتبر عملية منح القروض للعملاء الخدمة الأساسية التي تقدمها البنوك والمصدر الأول لربحيتها ولكن هذا الأخير يكون دائما مهددا في عملية تحقيق المردودية، وذلك أن عملية الإقراض تكون محفوفة بعدة مخاطر أهمها المتعلقة بعملية البنوك، حيث أن معظم نشاطات البنك اليوم تشوبها مخاطر أكثر مما كانت عليه سابقا، كما أن الخطر لا ينشأ فقط عن عمليات الإقراض ولكن من مجمل الأنشطة البنكية الأخرى.

المطلب الأول: لمحة عن المردودية داخل المؤسسة.

يسعى البنك لتحقيق هدف زيادة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح ولكي يحقق البنك هذه الأرباح فإن عليه أن يوظف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وأن يعمل على تخفيض نفقاته باعتبار أن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية، فالإيرادات الإجمالية للبنك تتكون بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والإستثمار التي يقوم بها البنك بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن إرتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله، أما النفقات الكلية فتتمثل في نفقات إدارية تشغيلية والفوائد التي يدفعها البنك على ودائع الأفراد لديه بالإضافة على إحتمال نشوء خسائر رأسمالية من جراء انخفاض القيمة السوقية لبعض أصوله والقروض التي قد يعجز عن استردادها والبنك يسعى إلى أن تكون جميع عملياته مربحة تنطوي على عائد، وفي بعض الأحيان ينظر البنك إلى المدى البعيد فيفضل تقديم تسهيلات إلى المتعاملين معه في عملياته المستقبلية، وجلب أكبر عدد منهم، فيستغني عن الربح العاجل على أن يضمن ربحا في المدى البعيد.

فالبنك لا يستطيع أن يتحكم في رغبات الجمهور من حيث السحب والإيداع بالإضافة على بقية الظروف الإقتصادية السائدة، لهذا يحاول أن يرتب أصوله ترتيبا يحقق له غرضين هما: غرض المحافظة على السيولة وغرض تحقيق أكبر ربح ممكن، وقد تصل البنوك بالتجربة والخبرة إلى توزيع يسيء لأصولها، يحقق لها هذين الغرضين ويمكن للبنك تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات طالما أن الجانب الأكبر من التكاليف هي تكاليف ثابتة وأن أي إنخفاض في الإيرادات كفيل بأن يؤدي مباشرة إنخفاض أكبر من الأرباح، وتجنب تدني كبير من السيولة وما لذلك من أثر سلبي على ثقة المودعين بالبنك مدى ما يتوفر في القروض من ضمانات وذلك لأهميتها وعلاقتها المباشرة بالمكرز المالي للبنك وسمعته ومدى قدرته على تحقيق الربح.

جدول رقم (1-3): جدول حسابات النتائج لسنة 2021-2022-2023

	31-12-2021	31-12-2022	321-12-2023
الفوائد والمنتجات المماثلة	189429	153724	148109
عمولات على المنتجات	77705	58985	63325
منتجات من نشاطات أخرى	14101	17472	24710
منتجات الاستغلال الخام	281235	230180	236144
فوائد وتكاليف مماثلة	54722	57961	63461
عمولات على التكاليف	555	458	510
تكاليف نشاطات أخرى	-	-	85
تكاليف الخام للاستغلال	55277	58419	64057
الناتج الصافي للاستغلال	225958	171761	172087
التكاليف العامة للاستغلال	317426	363252	285720
الناتج الخام للاستغلال	88577-	189330-	233915

المصدر: من إعداد الطالبتين وثائق مقدمة من البنك

- بالنسبة لسنة 2021/12/31 نلاحظ أن البنك حقق نتيجة استغلال سالبة تقدر ب 88577 دينار جزائري وبالتالي البنك لم يحقق مردودية هذا ما يدل على أن البنك غير كفئ وغير قادر على تغطية الخسائر.

– في ما يخص سنة 2022/12/31 نلاحظ البنك حقق نتيجة استغلال سالبة تقدر ب 189330 وبالتالي البنك لم يحقق مردودية حيث أن قيمة الخسارة مرتفعة مقارنة بالنسبة السابقة 2021 وهذا يدل على عدم قدرة البنك على التحكم في التكاليف وتحقيق الأرباح.

– أما في سنة 2023/12/31 كذلك حقق البنك نتيجة استغلال سالبة تقدر ب 233915 دينار جزائري، وبالتالي نقول أن البنك لم يحقق مردودية، حيث أن نتيجة الخسائر في ارتفاع مستمر مقارنة بسنة 2022 و 2021.

وبالتالي نقول أن البنك لم يحقق مردودية وبقاء الخسارة وارتفاعها خلال الثلاث سنوات 2021، 2022، 2023.

لذلك يجب اتخاذ الإجراءات التالية لتحقيق المردودية

1. التقليل من التكاليف المماثلة.
2. الزيادة في المنتجات المباعة.
3. الرفع من نسبة تحقيق الأهداف.
4. بيع أكثر نسبة من المنتجات.

المطلب الثاني: عراقيل تحصيل القروض في البنك.

تنجر مخاطر عديدة من عملية منح القروض باعتبارها تشكل الجانب الأكبر من الإيرادات، وعليه لكي يضمن البنك زيادة إيراداته وفعليه أن يتولى إهتماما للوسائل والإجراءات التي تعمل على الحد من هذه المخاطر أو التقليل منها قدر المستطاع.

يمكن أن تتجسد هذه العراقيل في:[81]

11. فشل المشروع نفسه، وهذا هو أهم سبب من أسباب تعثر القروض فإذا فشل المشروع وحقق خسائر فإن ذلك يعني عدم قدرته على الوفاء بالالتزامات.
12. إشهار إفلاس العميل أو هروبه إلى الخارج (خارج البلاد).
13. استخدام القرض في غير الغرض الذي منح من أجله كاستخدامه في سداد دين شخصي على العميل أو شراء معدات والآلات وأشياء أخرى لا علاقة لها بالمشروع الممول.
14. فقدان القدرة الإدارية والمالية الفنية على إدارة العمل، كحدوث اختلاسات أو تضخم المصروفات مما يؤثر على الأرباح، أو وقوع أخطاء فنية في التنفيذ أو التأخر فيه مما يؤدي إلى سحب المشروع أو هبوط مستوى جودة المنتوج وسوء تصريفه.
15. عجز المقترضين عن السداد في المواعيد المحددة تعتبر مشكلة في العمل المصرفي، وهذه المخاطر والمشكلات تزداد بطبيعة الحال في القروض طويلة الأجل كالقروض العقارية، نظرا لطول آجالها ويفترض للتقليل من هذه المخاطر، التأكد من طبيعة المقترض، ومدى قدراته على السداد ومستوى الضمان المقدم كالرهن، وإمكانية وفائه بحقوق المصرف في حالة تعثرها عن السداد.
16. خطر التجميد وهو: عدم تسديد الزبون الديون المفروضة له في الوقت المحدد أي عدم التوافق بين تواريخ الإستحقاق وتواريخ التسديد، وينعكس هذا مباشرة على البنك إذ أن هذا الأخير يشتغل بودائع عملائه فعندما يوافق على منح قرض للغير أي تعبئتهم بالموارد التي ليست ملكا له في حين أن أصحاب هذه الأموال قد يسحبوا من حساباتهم أموال في أي وقت، فالخطر الذي يمكن أن يواجه البنك من طرف المودعين باعتبار

[81] وثائق مقدمة من طرف البنك.

أن تلك الأموال التي منحت في شكل قروض للغير لم تسدد في مواعيد استحقاقها وبالتالي تعتبر أموال مجمدة.

17. خطر سعر الفائدة: هو الخطر الذي يتحمله البنك من جراء منحه قروض بمعدلات فائدة ثابتة، ونظرا للتطورات اللاحقة بهذه المعدلات ينعكس الأمر على وضعية البنك ويشكل هذا النوع من المخاطر خطوة كبيرة بالنسبة للبنك كون أن معظم التحويلات الممنوحة طويلة أو متوسطة المدى، فالفارق بين معدلات الفائدة من سنة إلى أخرى يؤثر على مردودية البنك حيث يمكن أن يرتفع معدل الإقراض وبالتالي تحدث خسارة، ولا بد من البنك أن يحصل على موارد بأقل تكاليف ممكنة.

وهناك أسباب خارجة عن إرادة الطرفين:

- ✓ الظروف السياسية الغير مستقرة والتي تؤثر على أعمال المقترض ونتائجه.
- ✓ الظروف الاقتصادية العامة الدورات الاقتصادية من رواج إقتصادي أو كساد.
- ✓ مجابهة العميل لأزمات طارئة مثل إضراب العاملين، عدم توافر المواد الخام.
- ✓ تغير ظروف المنافسة في السوق كدخول منافس قوي يحتل نسبة كبيرة في السوق.
- ✓ تدخل الدولة بشكل مفاجئ يؤثر على أعمال العميل ونشاطه ويحد من ارتداداته المتوقعة، كرفع الدعم المقرر للسلعة التي يباشر فيها العميل نشاطه التجاري أو زيادة الضرائب والرسوم الجمركية.

المطلب الثالث: حلول واقتراحات.

باعتبار البنك له اتصال مع الزبائن بشكل مستمر وعلى نطاق واسع مما يقتضي إيجاد نظام دقيق ومحكمة للمحاسبة والمراقبة لأن الوقوع في أي خطر يؤثر على سمعة البنك لدى الزبائن، على السلطات الرقابية التأكد من أن البنوك تضع سياسات وإجراءات

وقواعد ملائمة لتقييم نوعية الأصول وكفاية المخصصات والاحتياطات لمواجهة خسائر القروض.

يجب أن تتأكد السلطة الرقابية من أن كل بنك يحتفظ بسجلات صحيحة معدة لسياسات وممارسات محاسبية متكاملة، والتأكد من قياس البنك بنشر ميزانيته، التي تعكس مركزه المالي بصورة منظمة.

- متابعة القروض والإشراف على استخدامها حتى يتم السداد.
- زيادة مواقع العملاء المقترضين بصفة دورية وأحيانا مفاجئة للتعرف على أموالهم من بينها حالة الآلات والمعدات في(مشروعات العملاء).
- وجود/ عدم وجود عمليات صيانة مباشرة.
- إنشاء بنك معلومات خاص بكل زبون يحصل على قرض.
- رقمنة وتطوير النظام المصرفي.
- وجود خبير متعاقد مع البنك.
- إعطاء قيمة إضافية للرهن.
- يجب أن يقوم البنك برفع قيمة سعر الفائدة على الإيداعات وبذلك يكون إقبال كبير للزبائن على هذا البنك لإيداع أموالهم وبالتالي يكون للبنك سيولة مالية وقدرة على العمل.
- إختيار زبائن يتمتعون بسمعة جيدة وسبق وأن تعاملوا مع هذا البنك بنزاهة والعمل معهم.
- وضع تسهيلات أخرى أمام الزبون الطالب للقرض.
- تمويل أنواع أخرى من المشاريع لم تكن موجودة لدى البنك تؤدي إلى إتجاه المستثمر إلى البنك.

- التوسيع في نشاطات البنك والانفتاح نحو الاقتصاد والاستثمار وهذا من شأنه خلق الثروة ومواجهة المخاطر.
- تحديد البنوك بالتسهيل والإسراع في تمويل المشاريع المقبولة.
- النزاهة في نسبة المساهمة الشخصية للمستثمر طالب القروض ووضعها بشروط مناسبة ومدة زمنية مقبولة.

على البنك عند تقديم أي قرض يجب تحديد نوع القرض المرجو منحه ومدته، أي هل هو يدخل ضمن القروض القصيرة المدى أو المتوسطة أو طويلة المدى، وكيف يكون أقساط سداد الدين ودراسة مختلف الضمانات المفروض تقديمها من طرف طالب القرض.

كما يمكن على البنوك أن لا تمنح القروض دون الحصول على ضمانات تجعلها تثق في استرداد مبلغ القرض عند استحقاقه.

- تركيز المعلومات المرتبطة بالقروض ذات المخاطر في خلية واحدة بالبنك المركزي، ويسمح بذلك أفضل لسياسة القرض.

قد تواجه البنوك مشاكل على مستوى استرجاع القروض التي منحتها ولذلك فقد قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 92_02 المؤرخ في 1992/03/22، بإنشاء مركزية لعوارض الدفع، وفرض على عمل الوسائط المالية الإنضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع، ومهمة مركزية عوارض الدفع في هذا المجال تتلخص في عنصرين:

الأول: وهو تنظيم بطاقة مركزية لعوارض الدفع وما قد ينجم عنها وتسييرها وتتضمن هذه البطاقة كل الحوادث المسجلة في شأن مشاكل الدفع أو تسديد القرض.

الثاني: وهو نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعيات وذلك بطريقة دورية وتبليغها إلى الوسطاء الماليين وإلى أي سلطة أخرى معنية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تعرفنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمختلف مديرياتها كما تطرقنا إلى مهام وأهداف هذا البنك وكيفية تحصيل المردودية وبات لزاما على هذا البنك تحقيق الرشاد الإقتصادية لكن هذا لا يأتي إلا بوجود نظام مالي وبنكي ذو كفاءة وفعالية يسعى لتحقيق عدة أهداف من أجل الرفع من مستوى أدائه بوجود إستراتيجية أولا ثم الفعالية في التسيير والبقاء في الإسترجاع للزبون عن طريق هذه الوكالة التي تعتبر قناة إتصال بين البنك وعملائه.

خاتمة

لم تعد مهام البنك محصورة في نطاق يتكون من مجموعة من المتعاملين، وذلك لأن النشاطات البنكية أصبحت عملية يومية تضم قطاعا واسعا من الأفراد والمؤسسات والنشاطات، وهي تتمتع بأهمية بالغة تزداد يوما بعد يوم، وهي كذلك أداة جوهرية في إتخاذ قرار منح القرض بشكل يحقق الأهداف والإستراتيجية المسطرة، وذلك بتحقيق معدل المردودية الجيد.

لقد كان الهدف من بحثنا هو تقديم دراسة للمردودية بدءا بإبراز أهم التعاريف الخاصة بها ومكوناتها بالإضافة إلى العراقيل والحلول داخل المؤسسة البنكية.

كما قمنا بإعطاء مفاهيم عامة حول القروض وأهم معايير إجراءات منحها كونها ركيزة كل بنك لتحقيق الربحية المرجوة إلى جانب دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية حيث تم الإعتماد على كيفية منح القروض وطرق تحصيل المردودية.

ويمكن حوصلة الدراسة وما لها من نتائج فيما يلي:

- المردودية هي عبارة عن الربح المحصل عليه بعد كل عملية بيع أو إنتاج أو تبادل بعد طرح النفقات والتكاليف شرط أن تكون الإمكانيات الضرورية مثل الأموال والقوة البشرية متوفرة.
- يتم قياس المردودية المالية على أساس معيارين الربح والتدفق النقدي، حيث نجد أن المردودية المالية هي عبارة عن تدفق نقدي صافي.
- أما بالنسبة للدراسات التطبيقية وبعد قياس الوضعية المالية ودراسة النسب المتعلقة بالمردودية وكذا التطرق إلى الوضع التسيير للبنك وجدنا أن المردودية غير مقبولة وغير مرضية حيث لاحظنا عدم تحسن من سنة إلى أخرى، كما اتضح لنا أن البنك يعاني من عدة نقائص، فمن الناحية المالية وللوهلة لاحظنا أن الديون تشكل نسبة كبيرة مما

يبرر إنعدام المالية ويجعل البنك يتلقى صعوبات في الحصول على المردودية من خلال منح القروض.

- نتيجة مما سبق يمكن القول عدم الاستغلال الأمثل لموارد البنك أدى إلى تحقيق مردودية مالية سالبة ومن جهة أخرى عدم اهتمام البنوك من جانب التسيير في منح القروض أدى إلى تدهور المردودية من سنة إلى أخرى.

حلول واقتراحات

على ضوء هذه المعطيات يمكن اقتراح بعض الحلول المناسبة لتحسين مردودية البنك والمتمثلة فيما يلي:

- على البنوك الاهتمام بتقييم مردوديتها وتحليلها لمعرفة الجوانب المؤثرة فيها للعمل على تحقيقها.
- الإهتمام أكثر بإستراتيجية واضحة من شأنها تسيير القروض دون مخاطر.
- مدى تأثير السياسة الإقراضية مستقبلا على قرار منح القرض.

توصيات

- بناء قاعدة بيانات على مستوى كل بنك خاصة بالزبائن المتعاملين معه.
- يجب على البنوك الاستفادة من هذه الدراسات وتبنيها كنموذج للتنبؤ وإتخاذ القرار.
- ضرورة الاستفادة من نتائج منح القروض وكيفية تحصيل المردودية.
- تفعيل وظيفتي المراجعة ومراقبة التسيير لما لهما من دور كبير في عملية الرقابة وإتخاذ القرارات من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف، والتي على رأسها المردودية.

قائمة المراجع

الكتب:

1. أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، ط2، 1996.
2. أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات و المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية،.2006
3. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض التقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في المدرسة الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2006.
4. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2005.
5. جعفر الجزار، البنوك في العالم، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، بيروت، 1993.
6. زياد رمضان، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط 3،.2006
7. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
8. عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة، الدار الجامعية الإبراهيمية، 2008.
9. عبد الغفار الحنفي، عبد السلام أبو قفح الغدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
10. عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النقاش، الأردن، ط1.
11. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار المجدلاوي للنشر، ط2، الأردن، 1999.
12. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط4، 2008.

13. مبارك لسلوس، التسيير المالي (التحليل النظري)، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، طبعة 2004.
14. محمد أحمد أبو زيد، مبادئ التأمين، دار الجامعي الإسكندرية، ط1، 2010.
15. محمد سعيد أنوار السلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية، 2005.
16. محمد صيرفي، إدارة المصارف، الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2007.
17. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الإسكندرية، مصر، 2000.
18. منير الجنيهي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،.2006
19. منير شاكر، اسماعيل، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
20. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (1)، مطبعة بوفاريك، 1990.

أطروحات و مذكرات تخرج:

1. أولاد ابراهيم ليلى، دور نموذج النفط في إدارة المخاطر الائتمانية (دراسة حالة BNA – غرداية) مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية الخصاص مالية وبنوك، جامعة غرداية سنة 2014.
2. بنان سهام، منصوري كريمة، تقنيات وإجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية، فرع نقود مالية وبنوك، 2009.
3. حسين ذيب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان"دراسة حالة: عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، سنة 2012.

4. حمر العين مريم، حمر العين نصيرة، محاولة تقدير مخاطر القروض باستخدام طريقة القرض التنقيطي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2017.
5. سمية بن عمر، إدارة مخاطر القروض باستعمال scoring، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، ولاية ورقلة، 2015.
6. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
7. لجيلالي فتيحة وآخرون، محاولة تطبيق بعض الطرق الكمية لتقدير خطر عدم تسديد القرض، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2010.
8. نوال عمارة، إدارة المخاطر في المصارف المشاركة الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية والحوكمة العالمية، أيام 20-10-2009.
9. يوسف صوار، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الإصطناعية بالبنوك الجزائرية (دراسة حالة البنك الجزائري للتنمية الريفية)، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008.

مجلات وملتقيات علمية:

1. محمد بن بوزيان ويوسف صوار، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري سعيدة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، أيام 16-18-2007.

2. نور الدين مزياني وآخرون، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، ملتقى الوطني السادس حول: استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، أيام 23-24 نوفمبر 2008.

مواقع إلكترونية

1. موسوعة وكيبيديا.

2. https://keenanonline.com/user/ahmedikordy/topics/69009/post/129855, 07/04/2024, 16 :00.